

الدِّفاعُ الوطنيُّ



مجلة سنوية استراتيجية - تصدر عن كلية الدفاع الوطني - العدد العاشر | يونيو | 2023

محمد بن زايد: الإمارات
أول دولة في المنطقة
تعلن مبادرة استراتيجية
لتحقيق الحياد المناخي
بحلول عام 2050



د. محمد عبدالله العلي: تطور
الصناعات الدفاعية التقليدية
لمجابهة التأثيرات السلبية
للتغيرات المناخية

معالي عويضة مرشد
المرر: أبوظبي ترسم ملامح
المستقبل المستدام



إن الشعار الذي جرى اختياره لعام الاستدامة "اليوم للغد" يجسد نهج الإمارات وأهدافها ورؤيتها في مجال الاستدامة ومسؤوليتها في مواجهة التحديات، فمن خلال عملنا وجهودنا ومبادراتنا اليوم، نصنع غداً أفضل لنا ولأبنائنا وأحفادنا لنترك إرثاً إيجابياً للأجيال المقبلة، كما ترك لنا الآباء والأجداد.

صباح الخير للشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة (حفظه الله)



اللواء الركن

سالم سعيد بن حرمل الشامسي

قائد كلية الدفاع الوطني

كلمة القائد

يطيب لي بدايةً ومن خلال هذا العدد من المجلة السنوية لكلية الدفاع الوطني أن أتوجه بالشكر لكل من ساهموا في الكتابة بهذا العدد، وأن أشيد بأهمية هذه المجلة التي تعد جزءاً مهماً من العام الأكاديمي للكلية، فهي الحصيلة الختامية للجهود المشتركة مع أقلام رائدة عملت على إثرائها بمقالات مميزة تضمنت مجالات هامة توفر فكرياً وثرياً وموضوعات متنوعة.

والفكر على توفير تلك الكمية من الإثراء المعرفي إلى جانب قدرتها على التوفيق والتأقلم ومجارات التغييرات بما تطرحه من اختيار لمقالات تعكس آراء كاتبها بلاشك وبما يدعم تلك المقالات من مصادر ومراجع علمية متخصصة تحفظ حقوق الملكية الفكرية والنشر.

وختاماً أتوجه بالشكر والتقدير لكل من ساهم ولإبزال يمد اسهاماته في هذه المجلة بحصيلة علمه وفكره ورأيه منذ بداياتها وحتى يومها هذا، والشكر لأعضاء هيئة التوجيه ولمساهماتهم التي تعكس دورهم الأكاديمي أولاً، وحرصهم على المشاركة بمواضيعهم العلمية، كما أخص بالشكر أيضاً دارسي دورة الدفاع الوطني العاشرة الذين ساهموا بمقالاتهم الثرية في مجلتهم «مجلة الدفاع الوطني»، فهي منهم وإليهم. كل الشكر للجهود المبذولة في سبيل التميز والعطاء، وتمنيتي للجميع بالتوفيق والسداد لما فيه خير ومصلحة دولة الإمارات العربية المتحدة.

وهي إذ تكمل هذا العام مسيرتها العاشرة، فقد وضعت لها نهجاً جديداً وتصوراً حديثاً من حيث الإعداد والتصميم مع محافظتها على الجوهر في طرح مواضيعها المتنوعة التي تتناسب مع المجريات والتطورات والتغيرات وما هو بارز على السطح من قضايا معاصرة وفكر حديث وتوجهات محلية وإقليمية ودولية.

حيث تسلط الضوء ضمن صفحاتها على العام الذي أعلنه سيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- في يناير 2023، وهو «عام الاستدامة» في دولة الإمارات العربية المتحدة تحت شعار «اليوم للغد»، والذي استهدف من خلال مبادراته وفعالياته وأنشطته المتنوعة التركيز على نشر الوعي حول قضايا الاستدامة البيئية وتشجيع المشاركة المجتمعية في تحقيق استدامة التنمية ودعم الاستراتيجيات الوطنية في هذا المجال نحو بناء مستقبل أكثر رخاءً وازدهاراً.

كما تنوعت مقالات المجلة في الطرح بتناول مقالات كاتبيها القضايا الوطنية والأدوار المؤسسية للشركاء ضمن نطاق اختصاصهم ومسؤولياتهم، إلى جانب المقالات العلمية التي تغذي القارئ بالجديد والمفيد في عالم المعرفة وعلوم المستقبل واستشرافه، ومواكبة الأحداث وفهم المتغيرات بشتى أشكالها.

تؤكد مجلة الدفاع الوطني عاماً بعد عام أهميتها كرافدٍ علمي ثقافي من أنها مصدراً للعلوم الاستراتيجية البحثية ذات البعد الحيوي، وهي قادرة بما تضمه دفتيها من مواضيع ومقالات علمية متخصصة من أصحاب القرار

الدفاع الوطني

مجلة سنوية استراتيجية تصدر عن كلية الدفاع الوطني
وزارة الدفاع - الإمارات العربية المتحدة
تأسست في يونيو عام 2014



الغلاف

محمد بن زايد: الإمارات أول
دولة في المنطقة تعلن
مبادرة استراتيجية لتحقيق
الحياد المناخي بحلول عام
2050



الإخراج والتصميم:

آمنة الزعابي
محمد المهيري
ليام كلايتون

التصوير:

محمد رمضان

هيئة التحرير:

العقيد الركن/ عبدالله راشد الظنحاني
العقيد الدكتور/ غازي محمد الباكري
جميلة الكعبي
د. ديان زوري

سكرتارية التحرير:

مريم ابراهيم الرميثي
ليلى درويش النعيمي

التدقيق اللغوي:

فراس بيل

الإشراف العام:

اللواء الركن/ سالم بن حرميل الشامسي

رئيس التحرير:

العميد الركن/ محمد سعيد غافان
الجابري

مدير التحرير:

العقيد الركن/ راشد مصبح الظاهري

البريد الإلكتروني:
hr@ndc.ac.ae

الهاتف:
+97124961221



www.ndc.ac.ae

المحتويات



08

التعليم النوعي بوصلتنا نحو ريادة المستقبل



12

أبوظبي أكثر مدن العالم أمناً..
إنجاز مستمر بدعم قيادتنا الرشيدة



28

“اليوم للغد” استراتيجية الإمارات في
الاستدامة وتطوير الذات



36

الحرب الروسية الأوكرانية
ورهانات النظام العالمي الجديد



إن القرارات والمراسيم الخاصة تعزز المسيرة الاتحادية المباركة التي أرسى دعائمها الوالد المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (طيب الله ثراه)، ويرعاها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله)، بعبائه وتفانيه غير المحدود، وبِعظم أمانة المسؤولية المخلصة، وبسداد رؤاه الحكيمة بغية أن ينعم أبناء الإمارات بالنهضة التنموية الشاملة والازدهار.



بيان المجلس الوطني الاتحادي



العميد الركن / محمد سعيد غافان الجابري

رئيس التحرير

كلمة التحرير

إن ما تحقّقه دولة الإمارات العربية المتحدة من انجازات متوالية، وقفزات نوعية ماهو إلا انعكاساً لرؤية قيادتها الرشيدة التي تسعى دوماً بالأخذ بها إلى الطليعة والمصاف الأولى على كافة الأصعدة. فهي وعلى مر أعوامها ومنذ بدايات التأسيس إلى عهد التمكين إلى مواصلة المسيرة وصولاً إلى العهد الجديد كان الإنسان - ولازال - محور اهتمامها وجوهر تنميتها الشاملة، فالغاية والهدف الأسمى لهذا الوطن هو الإنسان الذي تقوم به وعليه الأوطان.

وإذا أعلنت القيادة الرشيدة هذا العام هو عام الاستدامة والذي يأتي تحت شعار «اليوم للغد»، فهي تقدم للعالم تجربة دولة الإمارات المتكاملة والمهمة التي تجسد جهودها الحثيثة في تعزيز الاستدامة والحفاظ على البيئة وحشد التعاونات الدولية لمواجهة تغير المناخ لحماية كوكب الأرض من مختلف التهديدات التي يواجهها.

وتسعى مجلة الدفاع الوطني ومن خلال ما تطرحه على صفحاتها من مقالات وآراء - تمثل رأي كاتبها - أن تستشرف المستقبل بتلك التغذية العلمية الأكاديمية التي تفيد القارئ والدارس على قدم المساواة، إذا تسلطت المجلة في عدها العاشر للعام الأكاديمي 2022-2023 الضوء على العديد من المواضيع التي تتزامن مع معطيات الوقت ومستجداته كتناولها البارز عن عام الاستدامة، إلى جانب تنوع المقالات في الطرح والسياق وإستشراف الغد بتفاصيله.

كما لم تغفل مجلة الدفاع الوطني المقالات الأكاديمية التي تسلط الضوء على المحاور الاستراتيجية والدبلوماسية والاقتصادية إلى جانب المقالات ذات العلاقة بمفاهيم القيادة والدفاع والأمن بمختلف أوجهه.

وهي إذ تصدر اليوم لتضع بين يدي المهتمين من قرائها مجموعة ثرية من المقالات التي تتسم بعُمقها الأكاديمي والتحليلي وفق طرح يتناول النظريات المتعارفة عليها في العلاقات الدولية، والاستراتيجية، وتوظيف القوى الشاملة للدولة، إلى جانب القيادة الاستراتيجية، وتحليل المخاطر وكيفية اتخاذ القرار، وهو ما تعتمده كلية الدفاع الوطني ضمن منهاجها الأكاديمي.

وتعد دولة الإمارات اليوم أنموذجاً لهذا الاهتمام الذي تسعى من خلاله للتطوير والتحديث والمواكبة والسبق، فلطالما كان للقرارات التاريخية لدولة الإمارات أهمية كامة، إذ دوماً ما تعكس هذه القرارات عمق وقوة العلاقة بين القيادة والشعب، حيث كان للقرار السامي الذي أصدره سيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة القائد الأعلى للقوات المسلحة - حفظه الله - بتعيين كل من سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائباً لرئيس الدولة، وسمو الشيخ هزاع بن زايد آل نهيان وسمو الشيخ طحنون بن زايد آل نهيان، نائبين لحاكم أبوظبي، وسمو الشيخ خالد بن محمد بن زايد آل نهيان، ولياً لعهده أبوظبي بعداً جديداً لمرحلة قادمة من التنمية والتقدم والمواكبة، تبني على ما كان من المنجزات وتواصل العمل للمستقبل بكل ثقة دون كلل أو ملل أو توقف.

فالدور الذي تلعبه دولة الإمارات - اليوم - من توطيد العلاقات مع عمالقة الساحة وتوحيد الجهود العربية وحرص صفوفها لمواجهة مختلف التحديات ليس بالجهد المخفي أو الذي يمكن تجاهله، فهي منذ تأسيسها - كما بدأنا - إلى يومها هذا؛ وهي تسعى دوماً إلى ضم الجهود والدفع بكافة المبادرات إلى إلى الأمام من أجل سلام المنطقة واستقرارها وحفظ أمنها وأمانها بالتعاون مع كافة الأطراف بشتى الوسائل والطرق.

ومن هذا المنطلق الذي تتخذه دولة الإمارات منهاجاً لممارساتها الإقليمية والدولية، تسعى كلية الدفاع الوطني وضمن مهمتها الرامية إلى إعداد وتأهيل القيادات العسكرية والمدنية، إلى رفع قدرات دارسيها على تحديد وتقييم تحديات الأمن الوطني والإقليمي والدولي، إلى جانب فهمهم لأسس ومتطلبات إدارة وتوظيف موارد الدولة من أجل حماية المصالح الوطنية العليا.



التعليم النوعي بوصلتنا نحو ريادة المستقبل..

نطأ اليوم أعتاب مرحلة جديدة وفارقة في مسيرة دولة الإمارات العربية المتحدة - الخمسين المقبلة - التي تشكلت معالمها وأهدافها وعمقها المحلي والعالمي، بفعل رؤية القيادة الرشيدة، واستشرافها لمستقبل الدولة بمختلف القطاعات وبهدف تلبية مستهدفاتها الاستراتيجية اقتضى منا تطوير المنظومة والرؤية التعليمية الوطنية بمختلف أبعادها، ومحدداتها وموجهاتها، والقيمة المضافة التي انبثقت عنها، لنواصل الارتقاء بالعلم والتعليم وبناء الأجيال القادمة، بما يتماشى مع الرؤية الحكومية المستقبلية لقيادتنا الرشيدة.



معالي الدكتور / أحمد بالهول الفلاسي

عضو مجلس الوزراء / وزير الدولة لشؤون التعليم العالي

المدرسي مهمة وضع خطة متكاملة وشاملة للارتقاء بالمدارس الحكومية في الدولة.

وتم إنشاء هيئة اتحادية للتعليم المبكر لوضع وتنفيذ خطط شمولية للاهتمام بالطفل منذ ولادته وحتى الصف الرابع تعليمياً، وصحةً، ومهارات، وبناء شخصيته وهويته الوطنية سعياً نحو التأسيس الصحيح لأطفالنا ضماناً لنجاح تعليمنا، فضلاً عن إنشاء هيئة اتحادية لجودة التعليم تتبع لمجلس الوزراء، ووظيفتها الرئيسة مراقبة جودة التعليم بكل حيادية، وتطوير منظومة المؤهلات، وإجراء التقييمات المستمرة لواقع التعليم، ووضع معايير ومستهدفات واضحة لمخرجات التعليم، وقياس مدى نجاح المنظومة التعليمية في تحقيقها.

الاستلهام من القيادة

إن أحد أوجه ثقتنا بمستقبل مشرق، هو ذلك النهج الذي اختطته القيادة الحكيمة منذ مرحلة التأسيس، على يد الباني المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان «رحمه الله»، تتابعت الإنجازات، وتوالت النجاحات، التي أبهرت العالم ونالت استحسان كل منصف.

الهيكلية الجديدة لمنظومة التعليم

بناءً على الرؤى والتطلعات والضرورات التي تملحها علينا التحولات المستمرة والتطور التكنولوجي السريع، واستعداداً منا لإدارة المستقبل، وبمباركة من قبل صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، أعلن مؤخراً صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، عن هيكلية رئيسية جديدة لمنظومة التعليم في دولة الإمارات، ووجه بمراجعة شاملة لنظم وتشريعات وسياسات القطاع التعليمي، وإنشاء عدد من المؤسسات الداعمة لتطوير القطاع ومستقبل التعليم في الدولة.

ويؤكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في أسباب هذا التحديث الهيكلي على المنظومة التعليمية، بقوله: «إن قطاع التعليم اليوم ليس كالأمس.. وطموحاتنا اليوم ليست كالأمس.. ومهارات المستقبل ستكون مختلفة ومتجددة.. وهدفنا إعداد جيل يحمل الرؤية.. ويكمل المسيرة.. ويتمسك بالهوية.. وينطلق للعالمية بكل ثقة.. ونطلب من الجميع التعاون الجاد لتحقيق ذلك».

ماهية الهيكلية الجديدة لمنظومة التعليم

وتأتي هذه الهيكلية كخطوة إضافية تقوم على الاستباقية والتجويد المستمر، والتشاركية في العمل في قطاع التعليم، من خلال استحداث هيئات تعليمية جديدة، تختص كل واحدة بدور ومهام ومسؤوليات محددة توظف عملها، إذ تضطلع وزارة التربية والتعليم بمهمة مراجعة كافة السياسات والتشريعات لمنظومة التعليم بالدولة، فيما تتولى مؤسسة الإمارات للتعليم

**وهدفنا إعداد جيل يحمل الرؤية..
ويكمل المسيرة.. ويتمسك بالهوية..
وينطلق للعالمية بكل ثقة..**





تعليم المستقبل

عوامل كثيرة تستدعي منا اليوم، الاستمرار في العمل لتحقيق نموذج تعليمي متفرد يواكب التوجهات العالمية، في ظل استحالة التنبؤ الدقيق بوظائف المستقبل لأسباب عديدة، منها تبعات الثورة الصناعية الرابعة؛ وهذا التحدي، يضع منظومة التعليم في دولتنا أمام استحقاق كبير، وهو إعداد ثروة بشرية مؤهلة فكرياً وعلمياً لمواجهة التحديات بشتى أنواعها، واقتناص الفرص على اتساعها، وبمهارات متميزة قادرة على التعامل مع قطاعات العمل المستقبلية، بغض النظر عن متطلباتها آنذاك.

إذ لم يعد هدف عملية التعليم والتعلم تحصيل المعلومات، بل بناء تراكم شمولي قيمى وفكري ومعرفى ومهارى للمتعلمين بغرض إنتاج المعرفة مدى الحياة؛ لتحقيق هدف واضح وشامل، وهو التعزيز المتواصل لجودة حياة الفرد ومجتمعه، فمع توسع البحوث، وتعمق معرفتنا بالعقل البشري تنامي الوعي بأهمية النظر إلى التعلم والتعليم باعتبارهما نشاطين يبدآن مع تشكّل حياة الجنين ليستمرّا مدى الحياة.

توطيد أسس تعليم المستقبل

سيعتمد مستقبل التعليم على قدرتنا على التركيز على الابتكار المستمر في التعليم، فنحن بحاجة إلى مبتكرين على جميع المستويات، ويجب أن يقترن هذا الابتكار والتجريب المستمرين بنظام معرفى قوى يسترشد بالبحث العلمى، وتحركه البيانات والتحليل، لتطوير قاعدة الأدلة والسياسات. وفي الوقت نفسه، لا يكون الابتكار والتجريب قيمين إلا عندما تُطور النظم القدرة على التعلم. ومن هنا، تحتاج الجامعات إلى ترسيخ مكانتها كمراكز للابتكار والاستفادة من البحوث وريادة الأعمال. ويمكننا

الابتكار

وفي سباق الريادة والتميز، الذي أضحت منهج حياة في مختلف مفاصل الدولة، كان لا بد من إثراء منهج العمل في قطاعات الدولة المختلفة، بنماذج مستحدثة ابتكارية تقدم الإضافة، وتواكب الطموحات، وهذا دليل على الاستباقية التي عرفت بها حكومة الإمارات، والنهج الحكيم، والتجريب والاختبار والتغيير الدائم، وصولاً إلى الأفضل.

سعي الوزارة

إن استشعار الأمانة الملقاة على عاتقنا في وزارة التربية والتعليم، في استدامة مقدراتنا الوطنية، والمسؤولية في مواصلة العمل، ونحن نعين بفخر واعتزاز كبيرين، ذلك البناء الإنساني والحضاري الذي جسده وحققته دولتنا في العقود المنصرمة، وهذا بكل تأكيد دافع آخر لكي نحشد الجهود والطاقات، لتحفيز الإنجازات التربوية النوعية، وتحقيق الاستثمار الأمثل في أجيال المستقبل، وذلك عبر مواصلة تعزيز دعائم وركائز التعليم في الإمارات الذي أصبح اليوم قائماً على ثنائية الجودة والتعليم مدى الحياة.

ويقودنا هذا إلى أسباب الاهتمام بقطاع التعليم، كونه الضمانة الأساسية والمؤشر الحقيقي، والثقل الداعم، لإعداد موارد بشرية فخورة بانتمائها وقيمتها وثقافتها، ومؤهلة لتنفيذ الرؤى التنموية الطموحة الهادفة في مجملها للدفع بمزيد من التميز والتنافسية لدولتنا على الصعد كافة؛ وذلك تعزيزاً لمستويات جودة الحياة للمواطنين والمقيمين على أرضها.

المستقبل، عبر المخرجات التعليمية الاستثنائية التي تسعى إلى الوصول إليها، والتي ستظل في مرمى هدف الوزارة وضمن نهجها الدؤوب، يتطلب وعياً بأهمية هذه المرحلة وما تتطلبه من مؤازرة وجهود إضافية تعزيزاً للعمل التشاركي مع مختلف الجهات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وذلك الدور المؤثر والمهم لأولياء الأمور في دفع عجلة التطوير ودعم وتمكين الطلبة ومتابعتهم وحثهم على التعلم المستمر.

المواثمة مع الاستراتيجيات الحكومية

إن الخمسون عاماً المقبلة، تحمل بين ثناياها الكثير من التغيرات والتطورات على مختلف شؤون الحياة في العالم، والتي أفرزتها سرعة التقدم التكنولوجي وتداعيات الثورة الصناعية الرابعة، لذا علينا المبادرة وألا نقف موقف المتفرج، بل أن يكون لنا دور بارز في تشكيل التطور العالمي، وصياغة مستقبل أفضل لوطننا، من خلال النهج الاستباقي الذي ميّز دولة الإمارات في مختلف مراحل تقدمها، وقد استفدنا من التجارب السابقة بضرورة التخطيط والاستباقية في العمل.

وهنا، أشير إلى مئوية الإمارات 2071 التي من ضمن ركائزها وأولوياتها تحقيق التعليم المتميز باعتباره ركيزة أساسية في خارطة الطريق المستقبلية، فريادة المستقبل تبدأ من التعليم المتميز والاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا المتقدمة، وعلوم الفضاء، والهندسة، والابتكار، والعلوم الصحية. كما ينصب التركيز على اكتشاف مواهب الطلبة الفردية والتعرف عليها في وقت مبكر، وإنشاء مراكز لريادة الأعمال والابتكار ومراكز البحوث المتطورة.

الإنسان كنز دولتنا

في كل مناسبة، تؤكد القيادة على أن الإنسان هو جوهر التنمية الشاملة، والهدف والوسيلة في الآن ذاته، فرأس المال البشري يعد المقوم الأساس لأي نهضة منشودة، ولأجله وضعت الاستراتيجيات والخطط التنموية والموجهات الحكومية، وفي الوقت ذاته لم تغفل الإمارات عن ترسيخ القيم والفضائل وإعلاء شأن لغتنا العربية، وتعزيز هويتنا الوطنية، وصون إرثنا الحضاري، ونشر مبادئ الإنسانية، ودعم الثقافة، وهذا نابع من إيمان عميق بأن مفهوم التنمية البشرية يولي البناء الوطني والفكري والقيمي للإنسان أهمية كبرى.

إن تماسك البيت الإماراتي وتوحده، في ظاهرة عمل متواصلة، بيد أن في ثناياه قيادة عُرِفَتْ بإخلاصها وتفانيها وعطائها ونهجها الشمولي في البناء، وحراراً وجهت به على كافة المستويات، وفي المقابل شعب وفّي، متماسك في نسيجه، محب لقادته، يواصل الليل بالنهار، لذلك كانت النهضة شاملة، وجوهرها الإنسان، ومحورها العمل والاستفادة من تجارب الآخرين.

بالفعل أن نرى كيف يمكن للشراكات أن تساعدنا على تحقيق هذه الأهداف وقد دفعنا الذكاء الاصطناعي إلى إعادة النظر في الغرض من التعليم والتفكير بعمق وتقييم ما الذي يشكل مجالات النشاط البشري التي لن تتولاها أو لا ينبغي أن تتولاها الآلات الذكية والخوارزميات.

وتقع على عاتقنا مسؤولية طرح رؤية لكيفية بقاء التعلم البشري، لضمان النمو والازدهار والتقدم الاجتماعي ونوعية الحياة الشاملة في المستقبل، إذ يجب أن تُطور المناهج الدراسية وتصل قدراتنا على التفاعل والانخراط في المعرفة، فنحن بحاجة إلى إعادة تصميم مناهجنا الدراسية لربط المجال المعرفي بمهارات حل المشكلات والابتكار والإبداع، وكذلك دمج تطوير التعلم الاجتماعي والعاطفي والتعلم عن الذات.

إن الخمسون عاماً المقبلة، تحمل بين ثناياها الكثير من التغيرات والتطورات على مختلف شؤون الحياة في العالم، والتي أفرزتها سرعة التقدم التكنولوجي وتداعيات الثورة الصناعية الرابعة

منظومة التعليم الشامل في دولتنا

من هذا المنطلق، نوّكّد على أن منظومة التعليم الشامل في دولتنا لا ينضوي تحت مظلتها، التعليم الحكومي المدرسي والجامعي فقط، بل يشكل قطاع التعليم الخاص بشقيه العام والعالي مكوناً أساسياً وجزءاً أصيلاً لا يتجزأ من هذه المنظومة. وإن إحدى مميزات قطاع التعليم المهمة في دولتنا، التنوع الكبير والمتاح سواء أكان في التعليم العام أم التعليم الجامعي، فتعدّد المناهج الدراسية الدولية في قطاع التعليم المدرسي الخاص، والمؤسسات الجامعية الخاصة يعكس ثقافة الانفتاح، ويدعم الاستثمارات في التعليم في دولتنا، ويخدم مجتمعنا المتنوع بطبيعته، ويوسع دائرة الخيارات للدارسين وأولياء أمورهم.

انسجام الجهود في القطاع التعليمي العام والخاص

ومع احترام ميزة التنوع التي يتيحها القطاع التعليمي الخاص، وضرورة الاستفادة القصوى منها، يتحتم الوعي بأن المخرجات التعليمية لهذا القطاع يُفترض أن تُصَب في خدمة الأهداف والتطلعات الوطنية، كما هو الحال مع قطاع التعليم الحكومي، ولهذا فإن استمرار العمل المشترك بين القطاعين لترسيخ فهم عميق، وتطبيق دقيق لرؤية ورسالة وأهداف التعليم ضرورة حتمية لضمان النجاح.

إن تحقيق ما نصبو إليه من طموحات في تعليم رافد لاستحقاقات



أبوظبي أكثر مدن العالم أمناً.. إنجاز مستمر بدعم قيادتنا الرشيدة

معالي اللواء ركن طيار / فارس خلف المزروعى
قائد عام شرطة أبوظبي

أن تنجح إمارة أبوظبي في الحفاظ على صدارة أكثر مدن العالم أمناً وأماناً وليسنوات طويلة على مستوى العالم بحسب «مؤشر نوميو» لأمان المدن وبالتفوق على 458 مدينة فإن ذلك لم يكن وليد صدفة وإنما هو ثمرة للرعاية والدعم اللامحدود الذي تقدمه القيادة الرشيدة،

العربية المتحدة، لتحقيق أعلى مستويات جودة الحياة لأفراد المجتمع في الإمارة، وحقت نتائج وتأثيرات ملموسة على المستوى الأمني ودراسة ورصد الجهود المبذولة لرفع مستوى الخدمات المقدمة لأفراد المجتمع بصورة نوعية وجودة متميزة ومواصلة تنفيذ الخطط التي تهدف لتوفير الطمأنينة والاستقرار والسلامة للمواطنين والمقيمين والزوار وتعزيز ثقة الجمهور والمشاركة في ترسيخ السمعة العالمية لدولة الإمارات، ولقد نجحت القيادة العامة لشرطة أبوظبي في تشكيل علاقات متميزة مع الشركاء الداخليين والخارجيين مما أسهم في تعزيز الجهود ضمن العمل في فريق واحد لتحقيق تطلعات حكومة أبوظبي.

استباقية وجاهزية للمستقبل

تحرص القيادة العامة لشرطة أبوظبي على تعزيز التعاون المشترك مع مختلف شرائح المجتمع والسعي بشكل متواصل لتحقيق المزيد من الإنجازات التي تتجاوز حدود إمكانياتها وقدراتها الحالية من خلال الجاهزية للمستقبل، بتبنيها استراتيجيات وسياسات وقدرات مؤسسية استباقية ومرنة ومبتكرة للتعامل مع التحديات المستقبلية وتطورات العصر لتعزيز مكانتها التنافسية على المستوى العالمي، والاهتمام بتقديم الأعمال والخدمات الشرطية جميعها وفق أفضل المعايير المهنية التي تعتبر من قيم العمل لشرطة أبوظبي وتطبيق رؤية عصرية للمستقبل في أن تكون إمارة أبوظبي رائدة عالمياً في استدامة الأمن والأمان وتحقيق ريادة مؤسسية شرطية تستشرف المستقبل بخدمات استباقية مبتكرة وتعزز جودة حياة المجتمع، تحكماً قيم النزاهة والأمانة والعدالة والمساواة والتسامح والشفافية والريادة والابتكار والاحترافية وروح المبادرة، مؤكداً التزامنا بتقديم الأعمال والخدمات الشرطية وفق أفضل المعايير المهنية والتي تشكل ضماناً لتعزيز مدينة أبوظبي

وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة «حفظه الله» والاهتمام المستمر بوضع الأمن والأمان على رأس الأولويات لإسعاد المواطنين والمقيمين والزوار، مما أسهم في تحقيق إنجازات كبيرة في مؤشرات الأمن العالمية بما يدعم بشكل مباشر التنمية الاقتصادية في الإمارة ورفع مستوى الطمأنينة في المجتمع وتعزيز أهداف وقيم رسالة التسامح بين مختلف الجنسيات. وهذا الإنجاز المستمر تحقق أيضاً نتاجاً لمجهودات استثنائية لجميع منتسبي شرطة أبوظبي وما حملوه على عاتقهم من قيم المسؤولية والأمانة في حفظ الأمن والاستقرار وبث السكينة والاطمئنان في قلوب المواطنين والمقيمين في الإمارة والحرص على مواصلة ومضاعفة الجهود للحفاظ على ما حققته شرطة أبوظبي من إنجازات.

منظومة عمل متكاملة

إن القيادة العامة لشرطة أبوظبي تؤكد إلتزامها بدعم توجهات حكومة أبوظبي والتي عكستها في رؤية الإمارة 2030 لوضع الإمارة في مصاف أفضل مدن العالم من خلال منظومة عمل حكومية متكاملة تركز على الأولويات الوطنية لدولة الإمارات





والتي جعلت من إمارة أبوظبي نموذجاً فريداً في مجال تنظيم المهرجانات التراثية، والتأكيد على دور الإمارة في تعزيز التفاعل والتواصل الثقافي للمساهمة في إيصال الرسالة الحضارية والإنسانية السامية لدولة الإمارات إلى مختلف شعوب العالم.

دعم الصناعات الدفاعية

قبل شهور ودعنا فعاليات النسخة الأكبر في تاريخ معرضي أيدكس و نافدكس 2023، والتي حققت أرقاماً قياسية تاريخية في أحجام المشاركات والصفقات على مدار الأيام الخمسة للمعرضين، ففي مركز أبوظبي الوطني للمعارض وصل عدد زوارهما على مدار خمسة أيام المعرض إلى 132.507 زائر، وتكمن أهمية هذا الحدث العالمي في توفير منصة استراتيجية مثالية تستقطب نخبة من القادة وصناع القرار من مختلف دول العالم لتبادل الرؤى والأفكار البناءة حول العديد من القضايا العالمية وبلورة الحلول بشأنها لتحقيق الاستقرار والسلام وضمن الأمن الدولي.

وتحرص دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة حفظه الله، دوماً على تحقيق الاستقرار والأمن الإنساني ليس في دولة الإمارات فحسب، بل على المستوى العالمي، لتصبح نموذجاً ريادي في تخطي التحديات وتحقيق التقدم الحضاري ووجهة متميزة للتعايش السلمي.

ولقد نجح معرض «أيدكس» وأسهم بدور حيوي مهم في دعم قطاع الصناعات الدفاعية الوطنية والدولية منذ انطلاقته الأولى، ورسخ مكانة دولة الإمارات ودورها المحوري محلياً وإقليمياً وعالمياً، حتى أصبح معرضي «أيدكس» و«نافدكس» ومؤتمر الدفاع الدولي من الفعاليات الدولية الحيوية والاستراتيجية التي نجحت في التحول إلى منصات عالمية متكاملة تستقطب أحدث ما توصلت إليه الصناعات الدفاعية البرية والبحرية والجوية من تكنولوجيا وابتكارات تواكب تقنيات الثورة الصناعية الرابعة مع امتلاك الدولة للبنية التحتية والخبرات اللازمة لتنظيم حدث عالمي بهذا الحجم، الأمر الذي رسخ المكانة الدولية الرائدة للمعرضين، وأكّد على قدرة أبوظبي على استقطاب مختلف دول العالم للمشاركة في واحد من أهم الفعاليات الدولية المتخصصة بقطاع الصناعات الدفاعية.

كوجهة تنعم بالأمن والأمان والسلامة وتقديم خدمات شرطية عالية الجودة للمواطنين والمقيمين والزوار .

لقد أثبت شعب الإمارات بقيمه وعاداته وتقاليده ومورثاته الثقافية اعتزازه بإرثه، وافتخاره بترائمه وموروثه، حيث تشكل تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة مثلاً يحتذى بقيادتها الحكيمة وبحملها لواء الحداثة والتطوير والحفاظ على الهوية الوطنية والتراث العريق لشعبها، وقد آمنت القيادة الرشيدة ومنذ قيام الاتحاد بأهمية الثقافة في تنمية وخدمة المجتمع وبالدور الأساسي للعلم والمعرفة في بناء إنسان منتج وفاعل، فاسهمت بدور ريادي في تحقيق النجاح الكبير الذي تسجله المهرجانات الثقافية والتراثية عاماً بعد عام، وبما يعكس اهتمام دولة الإمارات بمشاريع الحفاظ على التراث الأصيل والترويج له وتعريف العالم به.

تعزيز الثقافة وتأسيس الموروث

في لجنة إدارة المهرجانات والبرامج الثقافية والتراثية، تعمل القيادة العامة لشرطة أبوظبي على تحقيق رؤية القيادة الشاملة والرامية إلى تعزيز الثقافة وتأسيس الموروث الإماراتي، وترسيخ قيمه ونقله للأجيال المتعاقبة، حيث تعتبر تلك المهرجانات مُركّزاً للحفاظ على تراثنا الثقافي الأصيل وضمان صونه ونقله للأجيال القادمة، استمراراً لنهج الوالد المؤسس المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - طيّب الله ثراه-، الذي زرع في الأجيال عشق التراث والاعتزاز بالعادات والتقاليد الأصيلة.

وتعمل لجنة إدارة المهرجانات والبرامج الثقافية والتراثية على مدار العام بكل جهد وأمانة لتقديم أصدق الصور وأجمل المشاهدات الثقافية للعالم، من خلال الفعاليات التي تواصل تقديمها بشكل جذاب بما تحمله من المتعة والفائدة لعشاق البداوة وغيرهم من المهتمين بإحياء التراث الحضاري العربي. إذ أنّ عملية الحفاظ على التراث الثقافي الغني لدولة الإمارات العربية المتحدة ونقله للأجيال القادمة، هو من أهم مسؤوليات ومهام اللجنة.

وبجسد تنظيم المهرجانات التراثية خطى وإرث المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - طيب الله ثراه- ويجسد أيضاً توجهات القيادة الرشيدة ودعمها الذي توليه لمشاريع صون التراث، وتعزيز المهرجانات التراثية وتنميتها وتطويرها ،

الطاقة النظيفة دعامة جديدة لتحقيق الأمن والاستدامة المائية

يصب العالم اهتمامه اليوم على قضايا المياه وسبل الحصول عليها والوصول إلى مصادرها ومدي قدرتنا على ضمان إمدادات المياه في ظل التغير المناخي الذي يلقي بظلاله على الدول التي تعتبر مصدراً للمياه ويؤدي إلى نقصها وزيادة مخاوف التقلبات الموسمية، بينما تعيش الدول المتأثرة بالإجهاد المائي في حالة من الخوف والقلق المستمر.



معالي المهندس / عويضة مرشد المرر
رئيس دائرة الطاقة - أبوظبي

وضمن إطار استراتيجية الأمن المائي لدولة الإمارات 2036، تُفذت مبادرة «إدارة جانب الطلب» على المياه بهدف تحسين استهلاك المياه وتقليل الاعتماد على المصادر المائية وضمان الأمن المائي في المنطقة. وتسعى هذه المبادرة إلى خفض الطلب الإجمالي على المياه بنسبة 21٪، ورفع كفاءة إنتاج المياه إلى 69٪، وتقليص معدل شح المياه بمقدار ثلاث نقاط، وزيادة معدل استرداد المياه المعالجة إلى 95٪، بالإضافة إلى رفع سعة تخزين المياه الوطنية للتغطية إلى يومين (ضمن معدل الاستهلاك الطبيعي).

وفي غضون ثلاث سنوات من تطبيق هذه المبادرات (2019-

ومع تقدم التكنولوجيا وزيادة ندرة المياه بسبب تغير المناخ وشح البدائل، بات العالم يعتمد على تقنية تحلية المياه شيئاً فشيئاً

بتوقعات بلوغ عدد السكان حوالي عشرة مليارات نسمة بحلول عام 2050، وتفاقم تأثيرات تغير المناخ، يُتوقع ارتفاع الطلب على المياه ارتفاعاً هائلاً، ما سيؤدي إلى تعريض إمدادات المياه للخطر وتقليل قدرتنا على التحمل في ظل استمرار استنزاف موارد المياه بسبب الاستخدام المفرط من قبل السكان والزراعة والصناعات المختلفة.

وإن لتوسع المدن والحضارة جانباً يشكل تهديداً على سلسلة التوريد الغذائي، وتبين ذلك جلياً بعد الوباء العالمي والصراع الجيوسياسي الأخير في أوروبا، ومن هنا تتجلى أهمية المياه والغذاء كأساسيات لضمان الأمن الوطني والاجتماعي للدول، ومع تقدم التكنولوجيا وزيادة ندرة المياه بسبب تغير المناخ وشح البدائل، بات العالم يعتمد على تقنية تحلية المياه شيئاً فشيئاً، إذ تعمل بعض المشاريع، مثل تلك الموجودة في إسبانيا وكاليفورنيا، على تبني استخدام المياه المحلاة كبديل للمياه الطبيعية في الزراعة، وذلك للمحافظة على المصادر المائية الطبيعية. وتُعد تحلية المياه عملية مكلفة لاستهلاك الطاقة، لذلك تبذل جهود كبيرة لإزالة الكربون من هذه العملية باستخدام مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة. وبفضل تحلية المياه الخالية من الكربون والمدمومة بالطاقة النظيفة، يمكن

فتح آفاق مستدامة لتوفير الأمن المائي للسكان والزراعة والقطاعات الأخرى، وتعزيز الأمن الغذائي والمرونة الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للدول. بالإضافة إلى ذلك، فإن تحويل المياه إلى عملية صديقة للبيئة يترافق مع تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة وتأثيرات التغير المناخي (حيث يصل تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة إلى 80 كجم مكافئ لغاز ثاني أكسيد الكربون لكل ميجاوات في الساعة، وذلك عبر التحويل من الغاز إلى الطاقة الشمسية لتلبية احتياجات الطاقة).

نهج شامل ومبادرات لمواجهة تحديات تحلية المياه

يُعدّ الأمن المائي أمراً ذا أهمية بالغة لقادة دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ تواجه الدولة تحديات كبيرة نتيجة لطبيعة مناخها الجاف والنمو السكاني والاقتصادي

السريع، الأمر الذي يُشكل تحدياً وضغطاً كبيراً على الموارد المائية المحدودة. وتعتمد دولة الإمارات بشكل كبير على تحلية المياه للاستخدامات المختلفة مثل الشرب والزراعة، حيث يتطلب ذلك كميات كبيرة من الطاقة، مما يدفع الإمارة إلى الاعتماد على الغاز لتلبية الطلب المتزايد على المياه.

وتُعد تحلية المياه أحد الحلول الرئيسة التي تعتمد عليها إمارة أبوظبي في توفير المياه للسكان والبلديات، حيث تخدم 82٪ من المياه المحلاة 95٪ من المستهلكين البلديّة.

(2021)، حققت مبادرة «إدارة جانب الطلب» وفورات قصيرة الأمد بلغت حوالي 1.15 مليار درهم، فضلاً عن خفض انبعاث ما يقارب من 3.3 طن متري من الكربون في الغلاف الجوي (أي ما يمثل نسبة 2٪ من إجمالي انبعاثات الكربون في الدولة). وتضمنت مشاريع فصل الكربون من المياه استخدام تقنيات تحلية مياه ذات فعالية أعلى، مثل تحلية المياه بالتناضح العكسي، والذي طُبق في جميع المنشآت الجديدة منذ عام 2015، وبشكل حاليّاً 45٪ من إجمالي عمليات التحلية في دولة الإمارات.





مستوى العالم. وتعتمد محطة الطويلة على 30% من الطاقة المتجددة و70% من الشبكة الكهربائية، وتتطلع لزيادة نسبة الطاقة المتجددة إلى 55% بنهاية الربع الأول من عمر المشروع. لقد لفتت جهود أبوظبي في الحد من الانبعاثات الناتجة عن تحلية المياه انتباه العالم، إذ كرمتها الجمعية العالمية لتحلية المياه ومنحت محطة الطويلة جائزة أفضل محطة تحلية في العالم لعام 2019.

أبوظبي تقود المشهد في تعزيز استدامة تحلية المياه النظيفة

تتميز دولة الإمارات بموقعها الجغرافي الذي يسهل استغلال مصادر الطاقة النظيفة لتحلية المياه، حيث تتمتع بطقس مشمس ومساحات شاسعة ملائمة لبناء محطات الطاقة الشمسية، وتمكّنت دولة الإمارات من إثبات جدارتها في إنتاج الطاقة الشمسية بتكلفة تنافسية عالمية، مما عزز قدرتها على الاستفادة من تطورات التكنولوجيا تلك لتأمين مصادر مياه آمنة من خلال استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة في تحلية المياه بتكلفة معقولة تدعم التنمية الاقتصادية وتعزز قطاع الزراعة وتقلل الاعتماد على استخراج المياه الجوفية في المستقبل، وبذلك تضمن مستقبلاً مستداماً وآمناً للأجيال القادمة.

جهود وطنية لمواجهة التحديات المائية

وللمضي قدماً، فإن الجهود المبذولة تلعب دوراً حيوياً في

أبوظبي ترسم ملامح المستقبل المستدام

في الماضي، كان الاعتماد على الغاز كمصدر لتحلية المياه يثير قلقاً جيوسياسياً ويؤثر على سلاسل التوريد، لكن الأولوية اليوم تتجه نحو الحد من الانبعاثات الناتجة عن استخدام الغاز في عمليات التحلية. والآن، تمثل مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة 80% (6.4 جيجاوات) من إجمالي المصادر | لنظيفة / المتجددة في أبوظبي، وتُعد محطة

مصدر ومحطة نور ومحطة شمس أبوظبي للطاقة الشمسية ومحطة بركة للطاقة النووية كأهم المشاريع في هذا المجال.

بالإضافة إلى ذلك، حققت إمارة أبوظبي تقدماً كبيراً في مجال توظيف تقنيات تحلية المياه المتطورة



مع الاستفادة من مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة، وذلك من خلال الاستثمار في مشروعات عالمية بارزة في قطاع تحلية المياه. وأحد هذه المشاريع هو محطة الطويلة لتحلية المياه بتقنية التناضح العكسي، التي تنتج 200 مليون جالون يومياً، مما يجعلها الأكبر من نوعها على

التخزين لزيادة التكامل بين مصادر الطاقة المتجددة في تحلية المياه. ويعد تعاون جامعة خليفة في مجال البحوث المتعلقة بالمياه، من بين الأمثلة الواضحة على جهود التعاون المبذولة لتحقيق ذلك.

وبالإضافة إلى المبادرات المحلية في مجال البحث والتطوير، يسهم نقل التكنولوجيا الدولية وتبادل الأفكار والبيانات في تعزيز النهج التعاوني لمواجهة التحديات العالمية.

فعلى الرغم من أن هذه المبادرات قد تستغرق وقتاً طويلاً حتى تبصر النور وتظهر نتائجها، إلا أن دائرة الطاقة تعمل بلا كلل أو ملل مع القطاعين العام والخاص على تطوير اللوائح والسياسات التي تمكن من تطوير وتنفيذ الحلول المتجددة والخضراء، عبر تخفيض العوائق وزيادة جهود التعاون والمشاركات الدولية.

وتؤكد دائرة الطاقة على أهمية التغيير السلوكي في تحقيق أهدافها الفورية وتحسينات القطاع، وتواصل زيادة الوعي وتحفيز المساهمة الفردية لتحقيق الهدف المشترك. وتوسع دائرة الطاقة، من خلال إطلاق العديد من المبادرات وحملات التوعية، لدعم التحولات التدريجية للمجتمع وتبني ممارسات أفضل للحفاظ على المياه والطاقة.

التوجه العالمي نحو بناء مستقبل أكثر استدامة، وقد ساهمت استثمارات إمارة أبوظبي في الطاقة المتجددة، ولا سيما الطاقة الشمسية، في تعزيز مكانتها الريادية في مجال تحلية المياه باستخدام الطاقة النظيفة. ويفضل هذه الاستثمارات المستمرة في الطاقة النظيفة وتطبيق ممارسات إدارة المياه المستدامة، تتحرك أبوظبي بثبات نحو تحقيق مستقبل مستدام للمياه لسكانها.

وبما أن بناء دولة مستقرة ومزدهرة يتطلب تحقيق التوازن بين الالتزامات بخفض الانبعاثات ودعم النمو الاقتصادي، فإن تقنيات وحلول الطاقة والمياه تلعب دوراً أساسياً في ذلك، فمن

تتميز دولة الإمارات بموقعها الجغرافي الذي يسهل استغلال مصادر الطاقة النظيفة لتحلية المياه، حيث تتمتع بطقس مشمس ومساحات شاسعة ملائمة لبناء محطات الطاقة الشمسية



ثم، تلزمنا حلولٌ إبداعية لسدّ الفجوة وتحقيق تحلية مياهٍ متجددةٍ ونظيفةٍ بنسبة 100%، إذ يستلزم التطور المستمر في هذه المجالات، وضع حلولٍ مبتكرةٍ لتخزين الطاقة، حيث يتأثر تطبيق الطاقة المتجددة، وبالأخص الطاقة الشمسية، بتقلبات توافرها وانقطاعها.

ويمثل دمج تقنيات تخزين الطاقة باهظة التكلفة عائقاً أمام القدرة على تحمل تكاليف تحلية المياه، مما يؤثر سلباً على الصناعات المستهلكة للمياه والأسر على حد سواء. وبالرغم من توقعات انخفاض التكاليف مع مرور الوقت، فإن القدرة على التوسع بما يكفي لاستيعاب كميات كبيرة من الطاقة الشمسية لتحل محل ما تولده الطاقة الغازية بالكامل في تحلية المياه، ما زالت تشكل تحدياً ملموساً.

وتحتاج هذه المجالات إلى تسهيل التعاون والشراكة في البحث والتطوير المشترك، وذلك لتحقيق تقنيات الطاقة المتجددة الفعالة من حيث التكلفة المالية والاقتصادية، وتدعيم حلول

المراجع:

1. International Institute for Sustainable Development, 2020
2. California approves desalination plant as historic drought hits water supplies, Oct 2022
3. Spanish desalination know-how, a worldwide benchmark, Feb 2022
4. Ecoflow: Can solar energy stop climate change? Feb 2023
5. UAE Ministry of Climate Change and Environment
6. (Emirates Water and Electricity Company (EWEC



عام من الإنجازات النوعية ترسم آفاق مستقبل سوق العمل في الإمارات

تواصل دولة الإمارات، بقيادة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة «حفظه الله»، وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي «رعاه الله»، تحقيق قفزات نوعية على كافة الصعد،



معالي الدكتور عبد الرحمن العور

وزير الموارد البشرية والتوطين

وساهمت التشريعات الجديدة بمجمها في خلق مناخ إيجابي انعكس على نمو منشآت القطاع الخاص في الدولة بنسبة 11% خلال العام 2022 وهو ما رافقه نمو بنسبة 38% في إجمالي عدد تصاريح العمل الجديدة الصادرة عن الوزارة، كما شهد العام الماضي نمواً إيجابياً في سوق العمل من ناحية عدد العاملين في القطاع الخاص وذلك بواقع 13.5% مقارنة بـ2021، ويجسد ذلك الجهود الوطنية لإجراء تطوير شامل في قطاع الأعمال وفق أطر قانونية واضحة تلبي متطلبات التنمية وتواكب توجهات الدولة لتنمية قطاعات داعمة لاقتصاد المستقبل.

وصاحب هذا التطور في البنى التحتية المتطورة للدولة من حيث التحول الرقمي والخدمات الذكية، تمكين تطبيقات العمل عن بعد باعتبارها أحد أنماط العمل الفعالة والمرنة التي يمكن أن تساهم بشكل إيجابي في دعم استقرار سوق العمل وجذب

لـ سيما على صعيد بيئة الأعمال التي تشهد تطوراً مستمراً بالتزامن مع تطبيق حزم سياسات وتشريعات داعمة لتعزيز كفاءة وجاذبية سوق العمل للمواهب الإماراتية والعالمية وتعزيز سهولة ممارسة الأعمال، تماشياً مع التوجه الحكومي نحو بناء منظومة اقتصادية تنافسية ضمن الأقوى والأسرع نمواً في العالم.

وتتميز الخطط والبرامج التنموية التي أنجزتها الإمارات بفضل رؤية وتوجيهات قيادتها الرشيدة بأنها نهضة عمادها وهدفها الإنسان الإماراتي، وهو الذي تنظر القيادة ليس إلى حاضره ومستقبله القريب فقط، بل حتى إلى مستقبل أجياله القادمة، فتطور نموذجها الاقتصادي ليكون أكثر مرونة واستدامة وتنوعاً، وتتبنى استراتيجيات متكاملة تدعم مستهدفات مئوية الإمارات 2071، وتلبي التوجه الوطني لتنمية القطاعات ذات الأولوية الداعمة لاقتصاد المستقبل.

فبعد أن حققت الإمارات، خلال الخمسين عاماً الأولى من تأسيسها، نمواً في مختلف القطاعات، فإنها تستعد للخمسين عاماً القادمة، مستندة في ذلك على المبادئ العشرة للدولة خلال الخمسين عاماً القادمة، عبر حشد الطاقات لبناء قدرات في مجالات مستقبلية تخلق فرص عمل جديدة، مستفيدة من الثقة المتنامية التي يولها قطاع الشركات والمستثمرون لبيئة الأعمال المحلية في ظل القوانين والقرارات التي أحدثت نقلة نوعية بتعزيز جاذبية وممارسة الأعمال وتمكين الكفاءات البشرية وحمايتها.

وتشهد الدولة اليوم مرحلة استثنائية من تضافر الجهود بين القطاعين الحكومي والخاص لتطوير مناخ اقتصادي يجذب الشركات والمستثمرين ورواد الأعمال والموهوبين من أرجاء العالم وفي شتى القطاعات الاستراتيجية والحيوية، في ضوء التشريعات والقوانين والأنظمة، مثل المرسوم بقانون اتحادي رقم 33 لسنة 2021 بشأن تنظيم علاقات العمل وتعديلاته والذي شكل دفعة قوية لجهود التطوير الشامل في قطاع الأعمال، وتحفيز قدرة القطاع الخاص على تحقيق نمو مستدام وزيادة حصته في الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم 18 لسنة 2022 في شأن تصنيف منشآت القطاع الخاص الخاضعة لأحكام قانون تنظيم علاقات العمل، ونظام التأمين ضد التعطل عن العمل الذي يشكل مظلة حماية اجتماعية للعاملين بدولة الإمارات، ونظام حماية الأجور في القطاع الخاص، والمرسوم بقانون اتحادي رقم (9) لسنة 2022 بشأن عمال الخدمة المساعدة والذي ينص على مبدأ الموافقة المبنية على العلم والمعرفة، قبل استقدام العامل ومغادرته موطنه، ونظام التأمين على حماية العمالة في سوق العمل، وأيضاً أنظمة التفتيش والآليات الرقابية والتفتيشية التي تطبقها وزارة الموارد البشرية والتوطين بكفاءة عالية.

مزيد من الكفاءات والمهارات، ومن هذا المنطلق استحدثت الحكومة تصريح إقامة العمل الافتراضي الذي يعتبر الأول من نوعه في المنطقة ليأتي بالتوازي مع التغييرات منقطعة النظير التي يشهدها سوق العمل المحلي.

التوطين.. نتائج مشرّفة

شكّل قرار مجلس الوزراء المتعلق بتحقيق نمو 2% سنوياً في الوظائف المهارية لدى الشركات التي توظف 50 موظفاً فأكثر قوة دفع غير مسبقة لملف التوطين في القطاع الخاص، خاصة مع حزم الدعم والامتيازات التحفيزية من برنامج «نافس» والحوافز المقدمة للشركات الخاصة التي تحقق إنجازات نوعية في توظيف وتدريب المواطنين، وتشمل تخفيض ما يصل إلى 80% من رسوم وزارة الموارد البشرية والتوطين. وحقق ملف التوطين نتائج غير مسبقة خلال العام 2022 مسجلاً زيادة في أعداد المواطنين العاملين في القطاع الخاص بلغت 70% مقارنة بعام 2021، كما زاد عدد الشركات التي توظف المواطنين في القطاع الخاص بمعدل 96%.

وجاءت هذه النتائج نتيجة للاستراتيجيات المتكاملة لمجلس تنافسية الكوادر الإماراتية برئاسة سمو الشيخ منصور بن زايد آل





نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير ديوان الرئاسة، رئيس مجلس إدارة مجلس تنافسية الكوادر الإماراتية، وذلك وفق توجيهات القيادة الرشيدة التي تشدد على وضع المواطن على رأس أولويات السياسات الحكومية.

وتواصل الجهود لمتابعة تنفيذ قرارات التوطين التي سيكون لها انعكاسات إيجابية على تمكين الكوادر الإماراتية، وتعزيز قدرة الاقتصاد على اجتذاب كفاءات وطنية مؤهلة تسهم في ترسيخ أسس بيئة أعمال تساهم في تسهيل التوظيف وشركات القطاع الخاص في دولة الإمارات لمناقشة مستجدات نافس بشأن رفع نسب التوطين، وأعادت تنظيم معايير «نادي شركاء التوطين»، الذي يعد أحد مبادرات وزارة الموارد البشرية والتوطين.

الاستثمار في التكنولوجيا.. لمستقبل مستدام

وتسهم وزارة الموارد البشرية والتوطين بالاستعداد لإعادة تأهيل وتدريب القوى العاملة وتمكينها من امتلاك مهارات المستقبل وتوفير حوافز للاستثمار في أسواق ووظائف المستقبل التي حطت رحالها في يومنا الحاضر، وقد رسم صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة «حفظه الله»، في كلمته التاريخية إلى مواطني دولة الإمارات والمقيمين على أرضها، خارطة طريق واضحة لمستقبل الدولة، تعتمد على تسريع الخطى لتشجيع القطاعات الجديدة ذات الأولوية، وفي مقدمتها التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي، والارتقاء بتنافسية وجاذبية الاقتصاد الوطني ليكون من بين الأقوى والأنشط في العالم.

ولطالما كانت دولة الإمارات سباقة على مستوى المنطقة في تطوير خطوات التحول الرقمي، فمُنذ أكثر من عقدين وتحديداً عام 2000، أعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي «رعاه الله»، عن برنامج «الحكومة الإلكترونية» الذي شكّل حجر الأساس لكل مبادرات التحول الرقمي اللاحقة.

وفي عالم تزداد فيه مساحة حضور التكنولوجيا المتطورة يتحتم إعداد بنية تشريعية وقانونية متكاملة تجعل بالإمكان نقل الابتكارات إلى الحيز التجاري، وهو ما تقوم به دولة الإمارات التي تؤمن بطريق المعرفة والابتكار والتكنولوجيا.

تواصل الجهود لمتابعة تنفيذ قرارات التوطين التي سيكون لها انعكاسات إيجابية على تمكين الكوادر الإماراتية، وتعزيز قدرة الاقتصاد على اجتذاب كفاءات وطنية مؤهلة تسهم في ترسيخ أسس بيئة أعمال تساهم في المتغيرات العالمية

الشراكات المحلية.. لتحقيق الأهداف

وفي إطار السعي نحو تطوير بيئة الأعمال في الدولة، عملت الوزارة بالتكامل مع شركائها في القطاع الحكومي والخاص ساهمت في تحسين وتيسير بيئة الأعمال في الدولة. فعلى سبيل المثال أنجزت الربط الإلكتروني مع 62 جهة، كما انضمت الوزارة مؤخراً إلى منظومة خدمات أبوظبي الحكومية الموحدة «تم»، لتكون بذلك الجهة الاتحادية الأولى التي توفر خدماتها من خلالها. وتزامناً مع «شهر الإمارات للابتكار» أطلقت وزارة

وإيماناً منها بأهمية إدارة أسواق العمل وتعزيز رفاه العمال باستخدام التكنولوجيا المتقدمة، أطلقت الوزارة نظام إنجاز عقود العمل دون تدخل بشري، وذلك تماشياً مع «استراتيجية الإمارات الوطنية للذكاء الاصطناعي 2031» التي تسعى لجعل دولة الإمارات رائدة عالمياً في هذا المجال عبر تطوير منظومة متكاملة توظف الذكاء الاصطناعي في المجالات الحيوية للدولة وذلك بالتوازي مع تبني الوزارة لقنوات رقمية لتقديم خدماتها للمتعاملين بما يحقق سعادتهم ورضاهم.

ترسيخ السمعة العالمية.. مهمة وطنية

وبما أن دولة الإمارات من أكثر دول العالم جذبا للمهارات واستقطاباً للباحثين عن فرص العمل والارتقاء والمساهمة في تنمية وتطوير مجتمعاتهم، تحرص وزارة الموارد البشرية والتوطين على تعزيز حضورها الدولي وتوطيد أطر التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف مع نظيراتها في العالم لتبادل الخبرات والتجارب الناجحة في مجال تنمية الكوادر البشرية.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، حرصت الوزارة على مشاركة فاعلة في «القمة العالمية للحكومات 2023» التي أقيمت تحت شعار «استشراف حكومات المستقبل»، لتأكيد حرص الإمارات على تطوير علاقاتها مع شتى الدول على أساس علاقات الاحترام والتفاهم المتبادل وكذلك التأكيد على ضمان حقوق العمالة التي تنتمي لقرابة 200 جنسية، وتعيش في انسجام وسلام في الدولة، وتسهم ليس فقط في دعم وتعزيز اقتصاد الإمارات، بل وفي تنمية مجتمعاتها من خلال تحويلاتها المالية، ونقل ما تكتسبه من مهارات وخبرات إلى بلدانها.

كما كانت لوزارة الموارد البشرية والتوطين مشاركة فاعلة في الدورة 110 لمؤتمر العمل الدولي، وفي الاجتماع الإقليمي الـ 17 لمنظمة العمل الدولية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في سنغافورة والذي انعقد في ديسمبر الماضي، وفي الاجتماع الثامن للجنة وزراء العمل بدول مجلس التعاون الذي استضافته العاصمة السعودية الرياض في سبتمبر الماضي والذي شهد أيضاً مشاركة الوزارة في اجتماع وزراء العمل والتوظيف لدول «مجموعة العشرين G20»، كما شاركت الوزارة أيضاً في «اجتماعات كبار المسؤولين» تمهيدا للقاء الوزاري التشاوري السابع لمسار «حوار أبوظبي» والمقرر أن تستضيفه دولة الإمارات العام الحالي.

ومن خلال مشاركتها في الاجتماعات والأحداث الإقليمية والدولية وتلك المنعقدة تحت إشراف جهات مثل منظمة العمل الدولية، تقوم الوزارة بالتعريف بموقف الإمارات من قضايا المواطنة بين احتياجات أسواق العمل، واتجاهات انتقال العمال، والتعاقد والتوظيف، والعمل على تحديد التحديات والخطوات التي يمكن أن تنتهجها الحكومات لمعالجة التحديات التي تبحث الإمارات عن حلول لها انطلاقاً من القيم الإنسانية التي تحكم سياستها الخارجية والداخلية.



الموارد البشرية والتوطين أجندتها للفعاليات والأنشطة الداعمة لاستراتيجية الوزارة في مجال تبني أفضل الأفكار والممارسات الابتكارية.

كما تتبنى الوزارة نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) لتعزيز فرص الاستثمار ورفع كفاءة وفعالية الحوكمة وإدارة المخاطر. فعلى سبيل المثال، أنشأت شراكة بين القطاعين العام والخاص مع قطاع البنوك والتأمين لنظام التأمين ضد التعطل عن العمل في شكل إنشاء «المجمع التأميني» الذي يتكون من (9) شركات تأمين محلية، ممثلة بشركة دبي للتأمين، لزيادة الكفاءة في تقديم وحماية حقوق العمال الذين فقدوا وظيفتهم بشكل غير طوعي، وذلك تنفيذاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم 13 لسنة 2022.

المراجع:

1. مبادئ الخمسين – البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة <https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/initiatives-of-the-next-50/the-principles-of-the-50>
2. وزارة الموارد البشرية والتوطين



الاستشراف الاستراتيجي الوطني للدول

إن أكبر خطر يواجهه الدول هو عندما تكلف أشخاصاً بالقيام بمهمة الاستشراف الاستراتيجي الوطني في كافة المجالات؛ هو ركونها إلى خلفية الشخص العلمية والمهنية، دون دراسة نمط تفكير أولئك الأشخاص ومدى قابليتهم للتكيف الآتي



د. سالم سالمين النعيمي

خبير إدارة المخاطر الاستراتيجية - الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث

وحتى التقنيات المتطورة للغاية. فعندما تفشل الدول في إعداد فرق الاستشراف الاستراتيجي من مواردها الوطنية، وتلجأ للخبرات من خارج ترابها الوطني كمصدر رئيسي لمعرفة تلك البيئة الاستراتيجية تقع في المحذور في العادة، وتكون معرفتها في حدود ما هو مسموح أن تعطيه تلك الخبرات لها، وفي ظل التقنيات الحديثة تكون الرقابة على تلك العناصر خلف التصور البشري الاعتيادي، ويصعب الكشف عن الحلقة المفرغة للفشل المعلوماتي الاستراتيجي الذي يجعل الدول عرضة للقرصنة الفكرية قبل المادية، كأن تقتنع بعض الدول أن تغير المناخ والكوارث الطبيعية لن تكون أكثر تواتراً وتأثيراً على مناطق معينة في العالم وفق التوجه السياسي للقوى العظمى، وتدشين عصر البرمجة الجماعية الإقليمية والقارية والعبارة للقارات بطرق ووسائل تستهدف متخذي القرار ودوائر دعم القرار من حولهم.

عندما تفشل الدول في إعداد فرق الاستشراف الاستراتيجي من مواردها الوطنية، وتلجأ للخبرات من خارج ترابها الوطني كمصدر رئيسي لمعرفة تلك البيئة الاستراتيجية تقع في المحذور في العادة

برمجة الأشخاص ونمط التفكير

في ظل البرمجة الاجتماعية والرسائل الخفية التي تغرق الإعلام ووسائل الترفيه المختلفة التي بدأت بها بعض الدول بصورة كبيرة منذ الألفية الجديدة، فمن الممكن أن يتم إعادة برمجة توجه الأشخاص ونمط تفكيرهم في مصلحة دولة ما أو قرار ما، بل من الممكن تحويل قنوات مجتمعات بأكملها نحو قضية ما، ولذلك فمن يعمل في الاستشراف الاستراتيجي هو شخص غير اعتيادي وغير تقليدي بكل المقاييس، ويقوم بتوضيحات عديدة ليكون بعيداً عن الاستهداف الذكي عن بعد من خلال تحليل تفكيره وشخصيته وسلوكه وما يحب وما يكره من خلال ارتباطه بوسائل التواصل الاجتماعي على سبيل المثال، والأمر أكثر تعقيداً من مجرد وهم ونظرية مؤامرة والمعلومات المضللة والحجة العلمية المثبتة فكل شيء في الكون نسبي، ناهيك عن أن ما نعرفه عن الكون يساوي أقل من مثقال ذرة، وما نعتقد أننا نعرفه غالبية عبارة عن افتراضات علمية وفق القوانين والنظريات ويوجد ما نعرف أننا لا نعرفه.

وتقبل أن معرفتهم وخبرتهم قد لا تسعفهم البتة في رؤية ما لا يراه الآخرون؛ وذلك لكونهم قد يملكون رؤية محدودة للمستقبل مرتبطة بتوجهات المستوى الأعلى والسياسات والاستراتيجيات وأنماط تفكير قادتهم ودوائرهم المؤسسية، وإرساء موقف استشرافي قائم على مناهج قادمة من الخارج بغية تكيفها مع بلدانهم كأفضل ممارسات، وهنا تلح لعنة أزمة أفضل الممارسات التي توجه العقل في إطار معرفي مقفل لا يتسع لتحدي أفضل الممارسات، وربما اكتشاف أنها فخ استراتيجي أو طعم استراتيجي من قبل دول تعلن عن أفضل الممارسات التي لا تهدد تفوقها وسيادتها لمجالات بعينها، وذلك على غرار نشر الدول الكبرى استراتيجياتها الأمنية والعلمية على مواقع الشبكة العنكبوتية كمواضيع متاحة للجميع وبمختلف اللغات، حتى تسيّر منافسيها نحو الخيارات التي تخدم مصالحها أو تجعل تلك الدول تدور في فلكها دون الوصول إلى ما وصلت أو قد تصل إليه.

المعرفة على قدر الحاجة الاستراتيجية

ففي الاستشراف الوطني الاستراتيجي تستخدم الإحصاءات الاستراتيجية التي ترتبط بالمخاطر الجيوسياسية الملحة، وتقع عند تقاطع المصالح الحكومية والتجارية والعلمية بين الدول، وتنتشر النتائج للجمهور التنفيذي في الدولة نفسها وفق محدودية تضمن المعرفة على قدر الحاجة الاستراتيجية، وتقدم نقاط تركيز لتوجيه التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات التشغيلية على جميع المستويات في جميع الدوائر، ويتأثر بها الاستثمار والقطاع الخاص ككل، والبحث العلمي والصناعة المتقدمة والثورة التقنية والمعرفية، مع توفير منظور منظم بالاشتراك بين الشركاء، ودراسة المزاج العام والرأي العام داخل وخارج تلك الدول وذلك لتحديد القوى الدافعة للأحداث والمؤشرات المستقبلية التي يجب مراقبتها، بالإضافة إلى تقييم الوضع الحالي وتحليل ديناميكيات عدم اليقين والغموض في البيئات المرصودة والتي تقع خارج قدرة الرصد البشري، وتعد تداعياتها كارثية وتهدد البقاء الإنساني وإن كانت من داخل البيئة المعاش فيها، ولكن يتعذر رصدها إن كانت تقع خارج إمكانيات الحواس





والمضائق والفنونات المائية الطبيعية والصناعية إلى ساحات حروب المستقبل الأكثر شراسةً، واللجوء إلى التقنيات الحديثة التي تشلّ الدول في دقائق معدودة وتجعلها عاجزة عن متابعة الحياة الاعتيادية، بل وهزيمتها عسكرياً دون تدخل عسكري مباشر تكون نتيجته مواجهة مسلّحة.

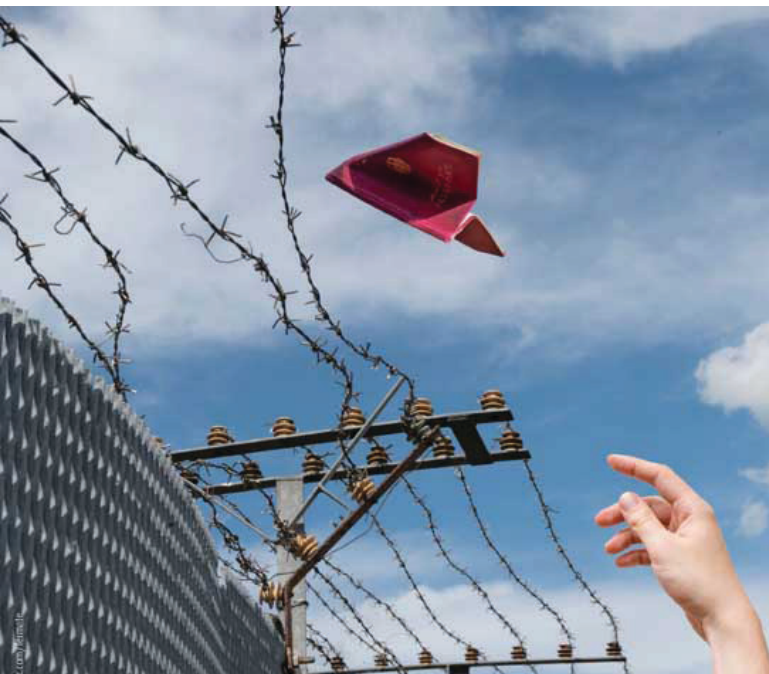
الحكومات وتلبية الاحتياجات المستقبلية

ومن جانب آخر، سيدد الملايين من البشر أنفسهم دون وظائف وستجد الحكومات صعوبة في توفير الدعم اللازم لهم، وبالتالي التزايد في مجال غسيل الأموال وتنامي أسواق موازية للأسواق المرخّصة، وارتفاع في وتيرة الشركات الوهمية والصناديق السيادية التي تدار من قبل مؤسسات أجنبية خارج القطر المالك للصندوق، مما يرجع عقارب الساعة إلى عصر بدايات اكتشاف

فالتحديات التي يواجهها الأمن الوطني للدول قبل شهر تختلف عن المخاطر والتحديات والتهديدات التي يواجهها اليوم في منظومة تفاعلية، والحركة الدائمة والتغير المستمر هو سر المعبد في تلك البيئة بكل معطياتها وتوجهاتها، ويعتقد أنه خلال العشر إلى الخمس عشرة سنة المقبلة ستكون أهم المخاطر على الأمن الوطني والقومي للدول هي المنافسة المتزايدة بين الدول، والتدهور المستمر في النظام الدولي القائم على القواعد والتي وضعها وتستفيد منها دول وبنسبة تفوق بمراحل الدول الأخرى، وحتماً ستزداد التهديدات التي يتعرض لها النظام الدولي لكون الدول لها وجهات نظر وأهداف تتعارض وكذلك مصالح ومجالات حيوية متباينة، وبالتالي ستسعى إلى جعل النظام مناسب لاحتياجاتها واستراتيجياتها أوتقويض أو تجاهل ذلك النظام متى ما تأثرت مصالحها، كما أن التغير التكنولوجي سيؤثر على كافة جوانب الحياة، وربط ذلك بالتغير المناخي الذي يؤثر على توافر المياه والغذاء والأرض الصالحة للسكن مما يؤدي إلى التنافس على الموارد الشحيحة، وضغوط مضاعفة على قدرة الدول على التعافي وتنامي أنماط الهجرة العابرة للحدود والنزوح داخل وبين الدول.

تحديات التعليم.... تغير دون مهارات

ومن التحديات الاستراتيجية المهمة تغيير سوق العمل ومطالب ومهارات وآليات العمل، ونقلة كبيرة لايواكبها تغيير في منظومة التربية والتعليم والتي يقتصر تطورها على إدخال اللغات المتنوعة، وليس المهارات التي تؤهل الطالب مباشرة لسوق العمل ومواد تقليدية لا تخدم توجهات السوق العالمية المستقبلية، ومن جهة أخرى ستتحوّل البحار والمحيطات والخلجان



الاستراتيجية وحماية مصالح البقاء للدول، ولا سيما أن الدول العربية تقع في موقع جغرافي يحتم عليها البعد عن الانغماس في نعمة التخطيط الاستراتيجي، واستبداله بالسيناريوهات الاستراتيجية التفاعلية المستدامة المرتبطة بقدرات وموارد متجددة على مدار الساعة، والتأهب المستدام والجاهزية المعززة الذكية، والذي يتطلب إحلال أو إعادة برمجة القيادات وإن كانت شابة لتلعب دورها التاريخي في دعم قدرات دولها الوطنية، وستبرز عقول عابرة للزمان والمكان وتعيش في المستقبل وإن كانت بيننا بأجسادها، والدليل على أنه احتياج ملّح هو أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والصين وإسرائيل، وقرابة 12 دولة أخرى في العالم طورت وتمول مشاريع استراتيجيات ميكانيكا وطنية كجزء من الاستشراف الاستراتيجي المستقبلي، ولابد من التحرك من الأمس وليس من الآن إذا لم نرد أن نتخلف عن هذا الركب الحضاري، والذي سيكون علامة فارقة في من سيقود العالم في السنوات القادمة بغض النظر عن الكتلة الحرجة للدول ومجمل ناتجها القومي.

تحالفات عالم الاستشراف المستقبلي

فحقبة الأحلاف التي سيكون قوامها الصناديق السيادية المشتركة، ومراكز دعم القرار الابتكاري في مجالات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، وتقنيات الكم والتكنولوجيا الحيوية وتقنيات تفوّق سرعة الصوت وتقنيات الفضاء، ستكون فرس الرهان القادم لمن يبادر ويطلق مراكز بحوث افتراضية تعمل كشبكات ومجسّات للكم المعرفي، وتوفير أجهزة الاستشعار الكمومية للاكتشافات والمواهب الخارقة لرفع مستوى الاستعداد الكوني في مواجهة الكوارث والأزمات بمختلف أنواعها، وإن كانت تقنيات الحوسبة الحكومية والشبكات في مرحلة مبكرة من البحث والتطوير، إلّا أن تطوير أسس ومبادرات الكم الوطنية كوجود مكتب وطني لتنسيق الكم، وتشكيل اللجان الفرعية والمعنية بعلوم المعلومات الكمية ستكون مدخلات نوعية لبناء هذه المنظومة، والتي ستساهم في السبق الريادي وجعل الاستشراف الاستراتيجي الوطني مفهوماً يستحق الرعاية والاهتمام من كل الحكومات العربية، ولكن خارج إطار الطرح التقليدي للاستشراف الاستراتيجي.

ستقوم بعض الدول بجعل التقنيات الرقمية الناشئة الطريقة التي تسعى بها للسيطرة على الدول التي استعصت عليها في السابق، وارتفاع حدة التنافس بين الدول التي تظهر بصورة متزايدة في «المنطقة الرمادية»

النفط والغاز وسيطرة الشركات الأجنبية في جميع أنحاء العالم. ومن جهتها ستقوم بعض الدول بجعل التقنيات الرقمية الناشئة الطريقة التي تسعى بها للسيطرة على الدول التي استعصت عليها في السابق، وارتفاع حدة التنافس بين الدول التي تظهر بصورة متزايدة في «المنطقة الرمادية» بين الصراع والسلم وممارسة العدوان بصورة غير قسرية، ولكن سوف تؤدي تلك الممارسات إلى نفس النتائج التي كانت تحققها قوى التفوق العسكري والاقتصادي وخاصة في الدول التي سوف تسيطر عليها القيادات السياسية اليمينية المتطرفة، ومدى ارتباط ذلك بالشركات الدولية العملاقة التي تتخذ من تلك الدول مقراً رئيسياً لها وهي منتشرة حول العالم، ومن خلال طرح بعض الأمثلة السابقة عن حجم وطبيعة بعض التحديات المستقبلية فمن الضروري جداً إكتشاف الجيل التالي من مفكري الاستشراف الاستراتيجي، وهو أمر لا يتعلق بالسن والجنس والخلفية العلمية والمهنية بقدر ما يتعلق بالتمتع بعقليات وطرق تفكير مبدعة وخلق، بل وقادرة على صناعة المستقبل بدلاً من استشرافه، وهي التي سوف تسخر التقنيات الميكانيكية الكمية والتقدم التكنولوجي، والزيادة غير المسبوقة في قوة الحوسبة إلى أجهزة الاستشعار الدقيقة والاتصالات المحسنة، والاستثمارات الحكومية في استراتيجياتها الكمية الوطنية وتجعلها أولوية قصوى، وصناعة مفهوم مصنع المجتمع حيث يكون كل فرد منتج في خط إنتاج وطني يلبي الاحتياجات المستقبلية منذ سن مبكرة للغاية لضمان الأمن الشامل، وتخفيف المخاطر

المراجع:

1. Revue Prospective : Gaston Berger, un philosophe dans le monde moderne, cahier à l'hommage de Gaston Berger, n°7, 1961, p.113.
2. reproduit in Prospective, n° 7, p. 89.) 05/40-13/38/L'Encyclopédie française, t. XX: Le monde en devenir, 1959, p. 20
3. BERGER Gaston, Phénoménologie du temps et prospective, Paris, PUF, 1964
4. Asadullin, R. M., & Tukhvatullin, R. M. (2014). Foresight-method in the pedagogical design of the information and 47-education environment of higher education institution. Kazan Pedagogical Journal, 5, 36
5. Ahuja, G., Coff, R. W., & Lee, P. M. (2005). Managerial foresight and attempted rent appropriation: Insider trading on knowledge of imminent breakthroughs. Strategic Management Journal, 26(9), 791-808
6. Hamel, G., & Prahalad, C. K. (1994). Competing for the Future. [Article] Harvard Business Review, 72(4), 122



«اليوم للغد» استراتيجية الإمارات في الاستدامة وتطوير الذات

في صعود دولة الإمارات العربية المتحدة نحو المستقبل، ثمة توجيه من القيادة الرشيدة لزيادة زخم الاستثمار في تطوير الذات وبناء الدولة والأمة من جهة، وتطوير الممارسات المستدامة من جهة أخرى لأن المستقبل يبدأ اليوم، والحصاد المستقبلي الجميل ثمرة زراعة ناجحة ومخلصة نثرت بذورها، في الأمس واليوم، أياد بيضاء معطاءة ومبدعة، أدركت أن النتائج المبهرة من جنس الإتيقان والتخطيط والعمل بكفاءة ومهارة.



د. ابتسام الكتبي
رئيس مركز الإمارات للسياسات

تُعتبر دولة الإمارات نموذجاً للدول النفطية التي اتجهت، مبكراً، إلى تنويع مصادر الطاقة وتوسيع سلتها من الطاقة النظيفة.



والخصوصية التي يكتسبها «عام الاستدامة» الإماراتي تأتي من تزامنه مع استضافة دولة الإمارات أكبر حدث دولي في مجال العمل المناخي «كوب 28». إنها استضافة مستحقة؛ حيث تُعتبر دولة الإمارات نموذجاً للدول النفطية التي اتجهت، مبكراً، إلى تنويع مصادر الطاقة وتوسيع سلتها من الطاقة النظيفة. وكما يؤكد المسؤولون الإماراتيون، فقد أمضت دولة الإمارات العقدين الماضيين في العمل على تنويع مزيج الطاقة لديها، فاستثمرت في الطاقة النووية السلمية، كما تستثمر حالياً في الهيدروجين، وتعمل على توسيع حصتها العالمية من الطاقة المتجددة إلى 100 غيغاواط على الأقل بحلول عام 2030.

ركائز التطوير للبصمة الوطنية

إنّ تطوير بناء الذات ترافق مع استراتيجيات الاستدامة الشاملة، وهما جناحاً رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، لبناء ركائز القوة الذاتية وصناعة المستقبل في دولة الإمارات. ويمكن القول إن البصمة الوطنية التي صنعها

الاستدامة تنوع المصادر والعناصر

الاستدامة وتطوير الذات الوطنية يعيشان، في دولة الإمارات، على مبدأ التنويع، تنويع مصادر الدخل الوطني، وتنويع مصادر الطاقة، وتنويع الشراكات الاستراتيجية ومحافظ التجارة والاستثمار، وتنويع مهارات الكوادر البشرية المواطنة، وتنويع عناصر القوة الناعمة والصلبة.

إن نموذج دولة الإمارات العربية المتحدة التنموي يتميز بصفة «التراكمية»؛ فالحاضر الإماراتي هو شجرة مباركة سقيت كل يوم على مدى خمسة عقود مرّت، وهي في أتمّ حالة لتنمو أكثر فأكثر على مدى العقود المقبلة، ما دام أن نهج الاستدامة وتطوير الذات هما الماء الذي تترتوي منه، فتبقى تلامس المجد والعلواء.

ففي يناير 2023، أعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله-، بأن عام 2023 «عام الاستدامة» في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد استهدف «عام الاستدامة»، الذي انطلق تحت شعار «اليوم للغد»، من خلال مبادراته وفعالياته وأنشطته المتنوعة، إلى تسليط الضوء على تراث دولة الإمارات الغني في مجال الممارسات

المستدامة، منذ عهد المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان «طيب الله ثراه»، إضافة إلى نشر الوعي حول قضايا الاستدامة البيئية وتشجيع المشاركة المجتمعية في تحقيق استدامة التنمية ودعم الاستراتيجيات الوطنية في هذا المجال نحو بناء مستقبل أكثر رخاءً وازدهاراً، كما يهدف العام إلى إبراز الجهود التي تقوم بها دولة الإمارات العربية المتحدة في تعزيز العمل الجماعي الدولي لمعالجة تحديات الاستدامة ودورها في البحث عن حلول مبتكرة يستفيد منها الجميع على الساحة الدولية، وخاصة في مجالات الطاقة والتغير المناخي وغيرها.

وبحسب صاحب السمو رئيس الدولة فإن «الشعار الذي جرى اختياره لعام الاستدامة «اليوم للغد»، يجسد نهج الإمارات وأهدافها ورؤيتها في مجال الاستدامة ومسؤوليتها في مواجهة التحديات، فمن خلال عملنا وجهودنا ومبادراتنا اليوم، نصنع غداً أفضل لنا ولأبنائنا وأحفادنا لنترك إرثاً إيجابياً للأجيال المقبلة، كما ترك لنا الآباء والأجداد».



لقد كانت عناصر القوة الناعمة الإماراتية المتنامية هذه، مؤشرات على عهد جديد لدور الإمارات وتساعد مكانتها الإقليمية والدولية

المشروعات المالية، التي قادتها أبوظبي ودبي، والتي واكبها مشاريع ضخمة على صعيد البنية التحتية والخدمات والمرافقة للنمو العمراني، وانتعاش قطاع إعادة التصدير، في ظل تسارع الخطوات نحو تعزيز مكانة البلاد، بوصفها مركزاً مالياً إقليمياً وموقعاً جذاباً للاستثمارات والسياح.

لقد جاء ذلك على انسجام مع توسع الخطط الاقتصادية للعاصمة، وبالتالي توسيع حجم اقتصادها، وتطوير مكانة شركة «أدنوك» في عملية التنمية والنهضة، خاصة مع ارتفاع أسعار النفط في 2005. كانت هذه الحقبة فرصة ثمينة لتحسين المكانة الاقتصادية للبلاد عبر رؤية جديدة لدور الصناديق السيادية، والاستثمارات الخارجية. وتضمنت البدايات تطوير البنى التحتية والخدمات اللوجستية، «وبناء حرم جامعي لجامعة نيويورك، وامتيازاً لمتحف اللوفر، ومخططاً لمتحف غوغنهايم»، وصولاً،

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان في بلاده واضحة على مدى العقود الماضية، سواء في أثناء مرحلة التأسيس معاً لوالده المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان- طيب الله ثراه، أو في مرحلة التمكين التي قادها المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، وما تزال تلك البصمة حتى يومنا مستمرة، وقد تركت في جوانب عديدة؛ منها :

1. بناء قوات مسلحة حديثة، كانت درع الوطن وحصنه الحصين وقاطرتة نحو التحديث والتقدم. وقد وصف صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، أخاه صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة بأنه «القوة الدافعة لتحويل حلم التصنيع العسكري (في الإمارات) إلى واقع معاش ومتفوق، يرفد قواتنا المسلحة بجزء مهم من احتياجاتها، ويرفد دولتنا بمصادر قوة إضافية».

2. توسيع حجم الاقتصاد الإماراتي وقيادة النهضة التنموية والعمرانية والثقافية في العاصمة أبوظبي، خلال العقدين الماضيين، فغدت شواطئ أبوظبي وسواحلها ومنطقة كاسر الأمواج والكورنيش والجزر الأبعد شيئاً مختلفاً وجذاباً، إذ نقل العاصمة إلى عهد جديد، عكس تحولاتها السريعة، واحتضانها للتطور الاقتصادي والتوسع العمراني والتنوع الثقافي؛ انتظم ذلك كله في قوانين وإصلاحات وتشريعات حديثة ومتجددة. ومع العقد الأول من الألفية الحالية وجدنا نمواً متواصلًا في إجمالي ناتج القطاعات الاقتصادية غير النفطية؛ وبالتحديد قطاع التجارة والصناعات التحويلية والتشييد والعقارات والقطاع المصرفي والتأمين وخدمات الأعمال وقطاع

وتطويع التحديات، وسرعة التكيف مع التحولات الإقليمية والدولية، والمرونة في الاستجابة للمتغيرات، وبالتالي الانتقال بالإمارات من دولة صغيرة على هامش النظام الإقليمي إلى قوة إقليمية بناة، وذات تأثير أساسي في تشكيل السياسات الإقليمية، وتقديم مبادرات عالمية رائدة.

إن مثل هذه المبادرات الاستراتيجية الكبرى دفعت مراقبين إلى القول: «في بعض الأحيان، يبدو أن صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان يريد تغيير الإماراتيين أنفسهم... لجعل شعبه أكثر اعتماداً على الذات».

إن استراتيجية دولة الإمارات العربية المتحدة على مدى العقود الخمسة المقبلة تقوم على ركني الاستدامة وتطوير الذات. وقد أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، أن هدف الإمارات واضح «وهو بناء اقتصاد يحافظ على البيئة، وبيئة تدعم نمو الاقتصاد». وتحت معاني هذين الركنين ستبقى توجه الإمارات سياساتها الداخلية والخارجية، وسوف تؤثر، وفقاً لهما، سياساتها في التعليم والابتكار والاستثمار في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والرقمنة وعلوم المستقبل وتوسيع شراكاتها الاستراتيجية، وتحسين الذات، والمساعدة في استقرار المنطقة، والتعاون مع الحلفاء والأصدقاء في بناء السلام حول العالم.

بعد سنوات، إلى الاستثمار في التكنولوجيا والرقمنة والذكاء الاصطناعي وتأسيس أول جامعة للذكاء الاصطناعي في العالم في 2019، حملت اسم جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي (التي حصدت المرتبة الـ 30 عالمياً ضمن قائمة «سي إس» العالمية في مجال الذكاء الاصطناعي والرؤية الحاسوبية وتعلم الآلة ومعالجة اللغات الطبيعية).

لقد كانت عناصر القوة الناعمة الإماراتية المتنامية هذه، مؤشرات على عهد جديد لدور الإمارات وتساعد مكانتها الإقليمية والدولية، وكانت بصمات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان واضحة، وأصبحت رؤيته الإصلاحية والاستراتيجية تقود البلاد نحو مزيد من التأثير في صياغة السياسات الإقليمية، اعتماداً على أوضاع داخلية مستقرة ومزدهرة، ومليئة بالإنتاجية والديناميكية، والسباق مع الزمن، وما يتطلبه ذلك من رؤية استراتيجية عمادها التفاؤل بتحويل التحديات إلى فرص. وكما تلفت وكالة «بلومبيرغ»، فقد «ساعد محمد بن زايد في صقل صورة الإمارات العربية المتحدة كواحة ليبرالية اجتماعية وداعمة للأعمال التجارية».

3. تطوير منظومة التعليم، وبناء رأسمال بشري ينقل الإمارات إلى اقتصاد المعرفة ودروب الابتكار والإبداع.

4. إرساء بيئة مؤسسية لتعزيز الاعتدال والوسطية والتسامح والتعايش والحوار بين الأديان، وتمكين مبادئ «الأخوة الإنسانية»، ونبذ التطرف ومحاربة الإرهاب.

5. توسيع شبكة العلاقات الإقليمية والدولية للإمارات، وبناء دبلوماسية إماراتية رشيقة وديناميكية واستباقية، همها حماية المكتسبات الإماراتية واستدامتها، وتوسيع نوافذ الفرص،

المراجع:

1. رئيس الدولة يعلن 2023 «عام الاستدامة» في الإمارات.. تحت شعار «اليوم للغد»، صحيفة الاتحاد، 20 يناير 2023: <https://bit.ly/40BnLID>
2. الرئيس المعين لمؤتمر «COP28» يبدأ أولى جولاته العالمية، صحيفة الاتحاد، 7 فبراير 2023: <https://bit.ly/40JnRaY>
3. ابتسام الكتبي، «محمد بن زايد: مؤسس مئوية اتحاد الإمارات وحارس الأمل»، مركز الإمارات للسياسات، 17 مايو 2022: <https://bit.ly/3Gaf4Vu>
4. محمد بن راشد: «آيدكس ونافدكس» يعززان حضور الصناعات الدفاعية الإماراتية، صحيفة الإمارات اليوم، 10 فبراير 2023: <https://bit.ly/3ITachy>
5. الناتج الإجمالي للدولة يقفز من 141.9 مليار درهم إلى 378 ملياراً وأداء للقطاعين المالي والعقاري، صحيفة البيان، 2 أغسطس 2005: <https://bit.ly/3wHyD3i>
6. David D. Kirkpatrick, The Most Powerful Arab Ruler Isn't M.B.S. It's M.B.Z., New York Times, 2 June 2019: <https://nyti.ms/3PyEpcw>
7. جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي ضمن قائمة أبرز 30 مؤسسة في العالم، صحيفة الاتحاد، 20 يونيو 2022: <https://bit.ly/3ZPnf8n>
8. New Era in the UAE, Bloomberg, 16 May 2022: <https://bloom.bg/3mw84cx>
9. Robert F. Worth, Mohammed bin Zayed's Dark Vision of the Middle East's Future, New York Times, 9 Jan 2022: <https://nyti.ms/3GSjAZj>
10. الخطة الوطنية للتغير المناخي لدولة الإمارات العربية المتحدة (2017-2025): <https://bit.ly/3I8Pv1>



تداعيات تغير المناخ على الصناعات الدفاعية

تمثل التغيرات المناخية بما تفرضه من تداعيات على كافة المستويات واحدة من أكبر التحديات التي تواجه العالم، الذي بدأ في الاهتمام بما يُعرف بـ «سياسات تحول الطاقة»، والتي تتبلور في تحديد دور النفط والغاز الطبيعي والفحم بشكل كبير في معادلات الطاقة، والاستعاضة عن تلك المصادر التقليدية بمصادر طاقة متجددة نظيفة كالطاقة الشمسية.



د. محمد عبدالله العلي

الرئيس التنفيذي - مركز تريندز للبحوث والاستشارات

من عدد العمليات التي يتم تنفيذها عبر هذه الطائرات، وتؤثر كذلك على عمل أجهزة الرادار والرصد وأنظمة التحكم المعتاد استخدامها حالياً. كما قد تؤدي إلى تعطيل بعض المعدات والآليات العسكرية، فعلى سبيل المثال لا تحظى المقاتلة الأمريكية «أم برادلي» والطائرات القتالية «إف-35» بالثقة من قبل الجيش الأمريكي في ظل درجات الحرارة المرتفعة. كذلك تساهم الملوحة الزائدة (التي تعد إحدى أهم نتائج التغيرات المناخية)، في التآكل المتزايد في بعض المعدات العسكرية البحرية، وتتسبب في مشاكل تقنية في التوربينات الخاصة بالسفن، فالاستخدام في المناطق الحارة يزيد الضغط على المعدات؛ لذا تتم دراسة استبدال وحدات الطاقة الإضافية للأنظمة بطاريات ليثيوم أيون من أجل التعامل مع تآكلها المبكر في بيئة شديدة الغبار مثل منطقة الساحل. وتقوم خدمات الدعم أيضاً بتجربة أنظمة التبريد لتنظيم درجة حرارة تخزين الخلايا والبطاريات، التي تستخدمها الأنظمة الموجودة على متن الطائرة والحد من تقادمها، وذلك بتطوير دهانات عالية الأداء من أجل الحد من تلك الظاهرة، مع مراعاة الحد من تأثير الحرارة على النظم البيئية البحرية، وفقاً للوائح الأوروبية الخاصة بمنتجات

وفي هذا السياق يهدف كثير من الجيوش للتحويل نحو استخدام مصادر الطاقة الصديقة للبيئة والمتجددة، وذلك بالأساس بالتقليل من الاعتماد على الأسلحة التي تزيد من الانبعاثات الكربونية والاعتماد على مصادر طاقة نظيفة، فضلاً عن التحول في استراتيجيات الجيوش، وذلك بوضع التهديدات غير التقليدية وظاهرة التغيرات المناخية على رأس أولوياتها.

في هذا السياق يهدف هذا المقال إلى مناقشة تداعيات تغير المناخ على الصناعات الدفاعية، وذلك من أربعة محاور:

- الأول: يحلل التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية على الصناعات الدفاعية التقليدية ويلقي الضوء على كيفية مواجهة الجيوش للتحديات الناجمة عن هذه التأثيرات على الصناعات الدفاعية.

- الثاني: يركز على تداعيات تغير المناخ على المطالبات بنزع السلاح وتأثيره على مستقبل الصناعات الدفاعية.

- الثالث: يناقش أحد أهم تداعيات تغير المناخ على الصناعات الدفاعية، وهو بزوغ صناعات دفاعية جديدة لمواجهة تلك التداعيات.

- الرابع: يعالج ما يسمى «الأسلحة المناخية» أو «الحروب المناخية» والتي تسمح بإنشاء ظواهر طبيعية ومناخية مختلفة بوسائل اصطناعية، ومنها على سبيل المثال تضخيم العواصف وتوجيه بخار الماء في الغلاف الجوي نحو الأرض لإنتاج حالات الجفاف والفيضانات في الأماكن المستهدفة.

أن التغيرات المناخية لها تأثيرات سلبية على الصناعات الدفاعية التقليدية

أولاً: تطور الصناعات الدفاعية التقليدية لمواجهة التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية

مما لا شك فيه أن التغيرات المناخية لها تأثيرات سلبية على الصناعات الدفاعية التقليدية، فعلى سبيل المثال يمثل ارتفاع درجات الحرارة تحدياً كبيراً على الجانب العملياتي للجيوش، إذ يُحتم عليها التقليل من أوزان الحمل على الطائرات الحربية، ويقلل





يطالب البعض بسياسة نزع سلاح، لما لها من تأثير إيجابي على سياسة المناخ والتنمية المستدامة، وذلك بالحد من انبعاثات الكربون للجيش على مستوى العالم

العمليات العسكرية في المستقبل. فعلى سبيل المثال شهدت دورة «آيدكس ونافدكس» هذا العام (2023) سلسلة من الجلسات الحوارية التفاعلية التي عُقدت على مدى أيام المعرض، واستقطبت أهم الخبراء المتخصصين لتسليط الضوء على أبرز المنتجات والحلول والتقنيات المبتكرة لرسم ملامح مستقبل الصناعات الدفاعية وزيادة المرونة التنظيمية والارتقاء بشمولية قطاع الصناعات الدفاعية، ودمجها لتحديات تغير المناخ في قلب فلسفتها التصنيعية والتعاون مع القطاع الخاص والفاعلين من خارج الإطار الحكومي لتصنيع أسلحة جديدة للتكيف مع تغيير مسارح العمليات الناتج عن التغيرات المناخية ودمج تغير المناخ في نهج القدرة العسكرية، حيث يمكن أن يؤثر تغير المناخ على أداء أو عمر أنظمة الأسلحة. فيمكن على سبيل المثال أن تؤدي درجات الحرارة المرتفعة المتزايدة في مسارح معينة للعمليات إلى إتلاف المحركات أو التشويش على الأجهزة الإلكترونية، والتأثير على قدرة حمل الطائرات ورحلاتها، أو تشكل مخاطر على تخزين الذخيرة. كما يتطلب نشر القوات في الفضاءات القطبية أيضًا تكيف بعض المعدات.

المبيدات الحيوية. وهذا يؤكد أن التغيرات المناخية تُحتم على الجيوش إعادة بناء استراتيجياتها الخاصة بالتصنيع العسكري، بما يتفق وسياق التغيرات المناخية.

ثانيًا: نزع السلاح لمجابهة التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة

يطالب البعض بسياسة نزع سلاح، لما لها من تأثير إيجابي على سياسة المناخ والتنمية المستدامة، وذلك بالحد من انبعاثات الكربون للجيش على مستوى العالم، حيث يعتبر تصنيع الأسلحة والعمليات العسكرية مسؤولين عن حوالي 5% على الأقل من انبعاثات الكربون العالمية. كما أن الميزانيات والاستثمارات الضخمة وكذلك رأس المال البشري المخصص لإنتاج الأسلحة والجيوش ترهق الموارد اللازمة لمكافحة تغير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في هذا السياق يطالب مؤيدو نزع السلاح بتقييم البصمة الكربونية للجيش ووضع خطط لتقليل هذه الانبعاثات، والنظر في طرق خفض ميزانيات الدفاع؛ من أجل تحرير الموارد لمكافحة تغير المناخ والتنمية المستدامة، وتقليل الاستثمار خصوصًا في إنتاج الأسلحة المثيرة للجدل، مثل الأسلحة النووية والألغام والذخائر العنقودية، وذلك لإعطاء الأولوية للاستثمارات التي لها تأثير على حماية المناخ والتنمية المستدامة. وهذا التوجه قد تكون له تأثيرات تؤدي إلى توقف بعض الصناعات الدفاعية في بعض الدول، وخصوصًا البعيدة عن الصراعات والحروب.

ثالثًا: بزوغ صناعات دفاعية جديدة لمواجهة انعكاسات تغير المناخ

ستؤدي انعكاسات تغير المناخ السلبية، من بين ما ستؤدي إليه، إلى بزوغ صناعات دفاعية جديدة قادرة على التكيف وحسم

تزويد الجيوش بتقنيات قادرة على شن حروب سرية بتقنيات مثل تعديل الطقس لخلق فترات طويلة من الجفاف أو العواصف. ومن أشهر البرامج التي تشير إلى امتلاك بعض الدول لأسلحة المناخ برنامج: HAARP - The High-frequency Active Auroral Research Program ، الذي يقال إنه يمكّن المسؤولين العسكريين الأمريكيين من تعديل مناخ «دولة معادية» أو «دولة مارقة» بشكل انتقائي من أجل زعزعة استقرار اقتصادها الوطني، وذلك من خلال التحكم في إحدى طبقات الغلاف الجوي المعروفة باسم «الأيونوسفير» أو الغلاف الأيوني Ionosphere. كما تشير دراسات حديثة إلى أنه من المرجح أن يستمر الاهتمام العسكري بدراسات التحكم في المناخ، سواء لتنفيذ مهام سلمية أو عسكرية، خاصة في ظل تزايد اهتمام الصين وروسيا بدراسات التحكم في المناخ وذلك بتخصيص موارد مالية ضخمة لتطوير آلات وأدوات غير تقليدية للتحكم في المناخ والظواهر الطبيعية المرتبطة به؛ ما يعزز من احتمالية تفجر سباق بين القوى الكبرى في النظام الدولي لتسليح المناخ.

برغم أن معظم الجيوش الغربية على وجه الخصوص تسعى لتقليل ما يسمى بالبصمة البيئية، كما أكدت ذلك المؤسسات المختصة في الاتحاد الأوروبي، حيث عُقدت مؤتمرات عدة لمناقشة التحديات والفرص التي تواجه الجيوش وصناعات التسليح من خلال التطور الحالي للقوانين الأوروبية في مجال البيئة - برغم ذلك، فإنه في المقابل قد يمثل الصراع الذي أشعلته الحرب الروسية - الأوكرانية معوقاً كبيراً أمام تلك التوجهات، فقد تميل بعض الجيوش إلى اعتبار أن الكفاءة التشغيلية للقوات المسلحة يجب أن تكون لها الأسبقية على توجهات مكافحة تغير المناخ والسعي للاستدامة والتوجهات الخضراء الدفاعية. كما أن زيادة ميزانية التسليح في أوروبا والتي أعقبت تلك الحرب قد تقود إلى الاعتماد المتزايد على الموردين غير الأوروبيين، ما يؤدي إلى نتائج عكسية تتعلق بمعايير الحوكمة البيئية الأوروبية (ESG). ومع ذلك، من المتوقع أن تستمر الجهود الرامية إلى تقليل الانبعاثات الكربونية في مجال تطوير الصناعات الدفاعية مستقبلاً.

وعلى هذا النحو، تسعى وزارات الدفاع لتحديد المخاطر المناخية وتأثيراتها على الظروف التشغيلية من أجل ضمان أداء وموثوقية المعدات والبرامج التكنولوجية وتطوير قدرات مقاتليها لدمج تغير المناخ في نهج القدرة للمعدات ولجنودها.

كما يؤدي ارتفاع درجة الحرارة إلى تضخيم تبخر المياه، وقد يكون وجود الغطاء السحابي أكبر وأكثر ركاماً، ويزيد من خطر حدوث تجمد في الأجواء المرتفعة؛ ما يمثل مشكلة تتعلق بسلامة الطيران، حيث لا تسمح أنظمة الحماية من الجليد الحرارية أو الهوائية الحالية بتركيبها على الطائرات الخفيفة (طائرات بدون طيار، وطائرات هليكوبتر خفيفة)، مما يحد من مجال استخدامها. وفي هذا السياق، قال مات مارتين، مدير استراتيجية التكنولوجيا والحلول في شركة «سي إيه إي» بالولايات المتحدة الأمريكية: «اعتمدت شركة سي إيه إي على بناء شراكات مع الجهات الحكومية وعدد من الشركات الصغيرة والجامعات والمؤسسات الأكاديمية؛ ما أتاح لها الوصول إلى أحدث التقنيات بهدف إيجاد حلول للتحديات العسكرية المعقدة». كما قال الدكتور باتريك بيل، البروفيسور المساعد في كلية الدفاع الوطني: «لا بد من أن تواجه الدول التحديات المتزايدة، والتي لا يمكن التعامل معها بكفاءة من خلال الاستراتيجيات التقليدية، بما في ذلك التغير المناخي».

رابعاً: المناخ كسلاح عسكري

يمكن أن تغري تداعيات التأثيرات السلبية لتغير المناخ بعض الجيوش في استخدام المناخ كسلاح، والذي يعني إنشاء ظواهر طبيعية ومناخية مختلفة بوسائل اصطناعية. ويعتقد بعض الباحثين أن بعض الدول باتت لديها القدرة والإمكانات لتصنيع تلك الأسلحة، والبعض الآخر من الباحثين يرى أنه مجرد خيال علمي.

وحتى إذا لم يكن هناك ما يشير إلى أن هذا السلاح قد استُخدم على الإطلاق، ينبغي أن تُعالج مسألة «حرب المناخ» في نفس الوقت الذي يستمر فيه النقاش حول النتائج المناخية للغازات الدفيئة. ففضية التلاعب بالمناخ لأغراض عسكرية لم تكن قط

جزءاً صريحاً من أجندة تغير المناخ العالمية، رغم أن هناك دراسات تؤكد أن العلماء العسكريين الأمريكيين أجروا تجارب على استخدام المناخ كسلاح محتمل، وذلك بإجراء تجارب لتضخيم العواصف وتوجيه بخار الماء إلى الغلاف الجوي للأرض لإنتاج حالات الجفاف والفيضانات المستهدفة. وفي كتابه «بين عصرين» توقع زيبغنيو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق، أن التكنولوجيا ستكون قادرة على





الحرب الروسية الأوكرانية ورهانات النظام العالمي الجديد

العقيد الركن / عبدالله راشد الظنحاني

هيئة التوجيه - كلية الدفاع الوطني

يشهد العالم تغيرات سياسية واقتصادية جادة، وتسارعاً للأحداث بوتيرة غير مسبوقة، ولا تقتصر هذه التغيرات على إقليم معين أو دولة ما أو زمن أو حدث بحد ذاته، بل هي واسعة الانتشار وذات أبعاد عميقة، كما تهدد بتبعات غير معهودة تشمل عدة دول.

الدولي الحالي، مما يضغط باتجاه نهاية حقبة وبداية حقبة أخرى تتطلع لتحقيق التوازن في العلاقات الدولية. فتشكيل نظام متعدد الأقطاب للعلاقات الدولية يقوم على قواعد العدالة والمساواة واحترام المصالح المشروعة للأخر بات يكتسب زخماً متزايداً أكثر من ذي قبل.

وفي هذا المقال، سيتم الإجابة على سؤال: كيف تعاملت كل من الولايات المتحدة، وأوروبا، والصين مع الحرب الروسية الأوكرانية، إذ أن لكل من هذه القوى (أوراق ضغط) توظفها في هذه الحرب، وهل سيمهد تسارع أحداث وتدابيعات الحرب لميلاد نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب في سياق تداخل قوى دولية مؤثرة وفاعلة؟

إن الحديث عن ترهل النظام العالمي وهشاشة قواعده الذي اتضحت معالمه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ليس بجديد، بل اعتاد عليه الباحثون والمفكرون في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي منذ تفرد وهيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمي بعد سقوط حائط برلين، وانهار الاتحاد السوفييتي. حيث أفرزت النزاعات والمواجهات زخماً في توجه الدول لتشكيل كتل وتحالفات مع واشنطن أو بكين مما يعتبر أهم التغيرات الرئيسية في النظام العالمي الحالي. فتم التحول إلى عالم غير منظم أصبحت فيه الموارد الطبيعية -وخاصة مصادر الطاقة- سلاحاً تستخدمه الدول ضد أو مع بعضها لتحقيق مصالحها الوطنية، كالنفط والغاز، والحبوب والقمح والدواء إضافة إلى التكنولوجيا وملف اللاجئين وملفات البنية التحتية في عديد من بلدان العالم خاصة في أفريقيا وآسيا الوسطى التي أصبحت ساحات معركة بقصد النفوذ بين العديد من القوى الدولية.

فقد اختار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين كلماته بعناية فائقة، عندما أعلن في 24 شباط / فبراير 2022 عن اقدام روسيا بشن عملية عسكرية خاصة، الهدف منها نزع السلاح واجتثاث النازية من

تعتبر البيئة الاستراتيجية الحالية هي الأكثر تعقيداً في تاريخنا الراهن، حيث استمرارية موجات الاضطرابات وعدم الاستقرار في العديد من دول العالم، إضافة إلى تشابك تغيرات العصر حيث ضبابية المشهد الحالي، وحالة عدم اليقين من آفاق المستقبل القريب، في ظل التعافي من جائحة «كوفيد-19»، وأزمات مصادر الطاقة والفقر والهجرة ومهددات الأمن الصحي والغذائي، وتحديات التغير المناخي ومواجهة تداعياته والتكيف مع تأثيراته المحتملة على النظم البيئية والقطاعات الاقتصادية، والتهديدات الإرهابية التي تخفت فترة وتبرز فترة أخرى وغيرها من المهددات والتحديات على الساحة الدولية.



التوازن في العلاقات الدولية

تأتي الحرب الروسية الأوكرانية في وقت يتعرض فيه النظام الدولي لضغوط غير طبيعية، مدفوعاً بشكل أساسي بتنافيس شديد بين القوى العظمى، حيث تمهد وتندر هذه الحرب بتفاقم محموم يقوده التطلع للسلطة والنفوذ إلى تحول في النظام



بأنفراد، ومسيطرة على القيادة والتحكم في مؤسساته. ولا يمكن إغفال أن التحديات التي تواجهها واشنطن اليوم، سواء من خلال الصين أو روسيا التي تنظر للحرب الأوكرانية كمدخل لتغيير النظام الدولي الحالي، يدفع الولايات المتحدة إلى تطوير قدراتها وإمكانياتها لإثبات تفوقها العالمي، وربما أيضاً استغلال الاستنزاف الروسي في الحرب من أجل خدمة مصالحها. إذ أنها وجدت في الحرب فرصة سانحة لإضعاف موسكو، وعزله أوروبا وتشتيت انتباهه وتحجيم تدخله في بعض الأقاليم الهامة استراتيجياً. فدمع واشنطن العسكري وحلفاءها الأوروبيين لأوكرانيا هو استنزاف لروسيا وإنهاك لقدراتها، وبالتالي إضعاف دورها الدولي وإفقادها كثيراً من مقوماتها كدولة كبرى. كما أن الحرب على أوكرانيا قد أعادت الحياة لحلف الناتو مرة أخرى وعززت أهدافه الدفاعية والردعية في أمن أوروبا، وهو الأمر الذي استفادت منه واشنطن.

فالولايات المتحدة ستستغل المكاسب الاستراتيجية التي حازت عليها بسبب الحرب في أوكرانيا، بهدف إبقاء قيادتها للنظام الدولي الذي ساهمت بشكل رئيسي في تحديد ملامحه وقيمه منذ الحرب العالمية الثانية وحتى بعد انتهاء الحرب الباردة.

أوروبا

لطالما تعاملت أوروبا مع روسيا بشكل متوازن بين التحدي الاستراتيجي والشراكة الاقتصادية، ولكن منذ الحرب الروسية الأوكرانية اعتبرت موسكو تهديداً مباشراً، وسارعت الدول الأوروبية إلى معاقبتها من خلال فرض عقوبات أمنية وسياسية واقتصادية غير مسبقة ومحاولة عزلها وتشديد الضغوط عليها، وتبنت الدول الغربية القوية سياسة عدم الدخول في مواجهات عسكرية مباشرة مع موسكو وفضلت العقوبات الاقتصادية، وخفض اعتمادها في مجال الطاقة على روسيا، ومساعدة اللاجئين، ولكنها في ذات الوقت قامت بتقديم الدعم العسكري

أوكرانيا، وليس احتلالها بالقوة. حيث اعتبرت موسكو أن توسع الناتو وتوغل الدول الأوروبية تجاه أوكرانيا يمثل تهديداً لأمنها القومي على حدودها الجنوبية الغربية. بيد أن هذه الأسباب وما تلاها من نتائج خرجت عن سياق المعركة العسكرية التقليدية بين دولتين إلى مواجهة دولية بين روسيا وحلفائها من جانب والدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة من جانب آخر، ويمكن القول بأن هذه الحرب عبارة عن حرب وكالة ما بين عدة أطراف. فلقد أسهمت الحرب الروسية الأوكرانية في خلق حالة غير مسبقة من الاستقطاب والتكتل ورسمت خارطة جديدة للتحالفات، كما أنها أضحت محركاً مهماً لتسريع وتيرة تصفير المشاكل والخلافات وإعادة بناء العلاقات في عديد من الدول، بالإضافة أنها أبرزت صعود دول جديدة في المجال الاقتصادي، ودخول دول أخرى في سباق التسلح، الأمر الذي أدى إلى تحول لا يمكن إنكاره في النظام الدولي الراهن.

أحداث الحرب الروسية الأوكرانية، تؤكد أن العالم سيشهد بعدها تحولات مهولة سياسياً واقتصادياً وتقنياً وعسكرياً، بل وستفرض حقيقة تواجد قوى وتحالفات جديدة

الولايات المتحدة الأمريكية

فرضت الحرب تحديات على الولايات المتحدة التي ظلت لسنوات متصدرة المشهد العالمي، مهيمنة على نظامه الدولي



عدة ملفات وتوصف بأنها معقدة ومتناقضة، من صراع على النفوذ والتنافس في قارتي آسيا وأفريقيا وجمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقاً إلى التعاون والشراكة الاقتصادية. فلقد استمرت العلاقات بالنمو وشهدت نقلة نوعية عقب الحرب الروسية الأوكرانية بعد الضغوط الغربية والأمريكية. فأدت الحرب إلى تعزيز العلاقات بين الصين وروسيا حيث أعلنتا عن شراكة تنسيق إستراتيجية شاملة لعصر جديد.

وتحاول بكين استثمار الوضع الحالي حيث أصبح دورها مهماً ومتوازناً في تحديد واختيار مقاربات لمسار الأحداث الحالية سواء بتقديم الدعم السياسي والاقتصادي لموسكو وفي نفس الوقت الاحتفاظ بعلاقة أيضاً مع أوساط في كييف. كما وتبني الصين رسمياً موقفاً محايداً، حيث لم تقم الصين بإدانة روسيا في حربها على أوكرانيا؛ وتجلى بوضوح استثمار الصين لفرصة العقوبات الاقتصادية فبينما يفرض الغرب عقوبات صارمة على روسيا، فإنه على النقيض من

وإمداد أوكرانيا بالذخائر والأسلحة.

لقد كشفت الحرب مع مرور الوقت أن الدول الأوروبية لم تقم بالاستثمار في بناء قدرات قواتها المسلحة طوال العشرين عاماً الماضية بالشكل المتكامل، وفي ذات السياق أبرزت الحرب افتقار بعض البلدان الأوروبية إلى مخزون الذخيرة الاحتياطي الكافي، والذي قد تحتاج إليه من أجل خوض حرب تقليدية طويلة ربما تكون على حدودها. لقد كانت استراتيجيات الدول الأوروبية العسكرية تركز على بناء قوات من أجل مكافحة التمرد والإرهاب في مناطق بعيدة عن القارة وأداء المهام الإنسانية.

كما أظهرت الحرب الروسية - الأوكرانية أن ثمة فرص تمكن الاتحاد الأوروبي من استغلال قدرته على التحرك كجهة فاعلة رئيسية على الخارطة العالمية، ولكنه يصطدم بواقع ومخاوف استمرار دوره كتابع لواشنطن تحت حلف الناتو لمواجهة أي تهديدات روسية محتملة. فهل تتبنى أوروبا مستقبلاً نمط الاستقلال الاستراتيجي عن الولايات المتحدة الأمريكية، وتقوم بتقليل الاعتماد عليها وعدم الانجراف إلى أزمة تقودها الولايات المتحدة؟

الصين

إن العلاقات الثنائية بين الصين وروسيا تتسم بالتباين في





ذلك، توسع الصين تجارتها مع موسكو للحصول على احتياجاتها من النفط والغاز بأسعار منخفضة. فقد قامت الصين مؤخراً بتقديم مبادرة لتحقيق السلام في أوكرانيا وإنهاء الحرب، وتبذل جهوداً حثيثة لدعوة الأطراف المعنية لحل الأزمة عبر الطرق الدبلوماسية. لكن؛ وإن افترضنا نجاح خطة السلام الصينية هل يمكن اعتبارها مقدمة لنظام عالمي جديد؟ فلذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية برفضها وحرص الإعلام الغربي على التشكيك بصعوبة أن تقوم الصين باقناع العالم بأنها جهة فاعلة محايدة.

ومن جهة أخرى أصبح الأوروبيون أكثر تماسكاً، إذ يتردد بين العواصم الأوروبية عدم الرغبة بالسير كتابع للولايات المتحدة والانسلاخ عنها، وتريد القارة العجوز أن يكون لها دوراً في النظام العالمي الجديد، كما أنها باتت تدرك أن تفرد الولايات المتحدة الأمريكية أدى إلى خلق أزمات في العالم، ومع ذلك تبقى قضية العلاقات الأوروبية الأمريكية معقدة ومثيرة رغم التفاهات البينية الواضحة من جهة، والشكوك الأوروبية تجاه الحليف الأمريكي من جهة أخرى نتيجة انحسار نفوذ الأخير في الفترة الماضية.

وتكرر الدبلوماسية الصينية سعيها في أنه ينبغي التخلي عن فكر وممارسات الحرب الباردة والتحالفات العسكرية، وضرورة التحول إلى نظام دولي متعدد الأقطاب. فمما لا شك فيه أن الصين بحاجة إلى روسيا كقوة وشريك لخلق نظام عالمي بدون هيمنة أمريكية. فلذلك فإنه يجب ألا تخسر روسيا الحرب.

وختاماً فنتائج هذه الحرب لن تقاس بمخزجاتها العسكرية فقط، حيث أن أحداث الحرب الروسية الأوكرانية، تؤكد أن العالم سيشهد بعدها تحولات مهولة سياسياً واقتصادياً وتقنياً وعسكرياً، بل وستفرض حقيقة تواجد قوى وتحالفات جديدة تسعى لفرض نفوذها وتوسعها، تتعلق تفاعلاتها وتداعياتها بمستقبل النظام العالمي.

إن ما يلوح في الأفق هو خطوط لنظام دولي بدأت ملامحه بالظهور، فلا يبدو أن الولايات المتحدة تستطيع التفرد بهيمنتها المطلقة وقيادة العالم في ظل وجود قوى كبرى أخرى مؤثرة في العالم. إذ تسعى كل من روسيا والصين تحصيل موقفيهما الدولي وتعزيز تحالفاتهما ووضع أسس لنظام دولي جديد تكون لهما فيه مساهمة أكبر في إدارة المشهد الدولي.

المراجع:

1. Al-Ardawi, K. A., 2023. عالم أكثر انقساماً وخطورة بعد عام من الحرب الروسية-الأوكرانية، s.l.: مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية.
2. Carla Freeman, M. G. A. S., March 2, 2023 . What China's «Peace Plan» Reveals about its Stance on Russia's War on Ukraine, Washington, DC: United States Institute of Peace.
3. Demarais, A., 2023. معضلة الفاعلية: ما الدروس الكبرى المستفادة من العقوبات على روسيا؟, s.l.: <https://www.interregional.com/sanctions-feasibility>.
4. [Walt, S. M., 2023. www.interregional.com. [Accessed 02 April 2023].
5. Zayed, M. B. E. D., 2023. الحرب الأوكرانية ومساحة للتعايش والحياد. independentarabia.com.



التهدئة الإقليمية الخليجية في ظل المتغيرات الدولية

العقيد الركن / راشد مصبح الظاهري

هيئة التوجيه - كلية الدفاع الوطني

بعد جولات من مباحثات سرية ووساطات إقليمية، نجحت الوساطة الصينية في توقيع الاتفاق السعودي - الإيراني في السادس من شهر إبريل الماضي لتختتم مرحلة من التجاذب الحاد بين الدولتين كأبرز قوتين إقليميتين بالمنطقة، لينتهي الاتفاق فترة قطيعة دبلوماسية بدأت باقتحام المقرات الدبلوماسية السعودية في 2015 على أعقاب مرحلة من الفوضى السياسية بالمنطقة التي اندلعت في عام 2011 والتي اقترنت بتمدد إيراني بدول المنطقة بغطاء من ميليشيات محلية مسلحة.

ولذلك كان لابد من إعادة قراءة المشهد وترتيب الأولويات وتقييم المقاربات والبحث عن بدائل أكثر مرونة وليونة ومبنية على القاسم المشترك الأدنى وهو تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

ثانياً، فشلت حملة «أقصى ضغط» من العقوبات الإقتصادية المفروضة على إيران بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في حلحلة الملف النووي، ووقف النشاط الإيراني المزعزع في المنطقة، بل إن الانسحاب الأحادي الجانب للرئيس ترمب من الإتفاقية النووية في سنة 2018 وتضييق الخناق الإقتصادي على طهران إلى أقصى مداه أدى في المحصلة النهائية إلى نتائج عكسية حيث هُوجمت المنشآت النفطية الخليجية على حين غرة، وكادت المنطقة أن تكون على شفا حرب عدمية لا ينتصر فيها أحد، وكان مشهداً لا تخطأه العين في دلالاته من موقف الإدارة الأمريكية المخبى للآمال في ساعة العسرة، ولذلك سعت القيادات العربية الرشيدة، وبنفاذ بصيرتها، إلى احتواء التصعيد، وتخفيف التوترات، وتفعيل قنوات الإتصال مع إيران، والنأي بالمنطقة من الحروب العدمية والمدمرة التي قد تدفع بدولنا وثرواتنا إلى مائدة اللثام من القوى الدولية المتربصة.

ثالثاً، عدم وضوح وتذبذب مواقف الولايات المتحدة نحو المنطقة العربية، والذي يحتم على جميع القوى الإقليمية الجلوس على طاولة الحوار والجنوح للمصالحة وإيجاد حلول دبلوماسية توافقية فيما بينهم في غنى عن التدخلات أو الإملاءات الخارجية، ولا يمكن إغفال الدور الذي اضطلعت به دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا المجال، فقد كانت سبّاقة في بناء جسور التفاهم ورفع قيم التسامح والأخوة الإنسانية والحد من نشوب الصراعات وتعزيز

يسعى المقال إلى الإجابة عن الأسئلة التالية: ماهي الأسباب التي دعت دول المنطقة إلى تغليب لغة الحوار والدبلوماسية والسعي إلى إنهاء الصراعات المسلحة، وتقليص دائرة الخلافات؟ ولماذا نجحت الصين دون غيرها في إبرام الإتفاق بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية؟ وهل ستدفع هذه المصالحة إلى إعادة تشكيل النظام الأمني في منطقة الخليج؟ وماهي آفاق هذه التهدئة السياسية لا سيما في ظل احتدام المنافسة بين الدول العظمى؟

دوافع التهدئة الإقليمية

شهدت المنطقة في السنوات القليلة الماضية زخماً دبلوماسياً نشطاً حيث نزعت العديد من العواصم إلى البرغماتية وتبنت سياسات «تصغير المشاكل» سعياً إلى تسوية النزاعات بالطرق السلمية، وخلق بيئة داعمة للتعاون والحوار المستمر جرى على إثرها استعادة العلاقات بين الأطراف التي كانت تتصارع في حروب وكالة حتى وقت قريب. وجاءت تلك الجهود حصيلة عدة تداعيات وتطورات، نذكر أهمها.

أولاً، استيقنت دول المنطقة، بعد عشر سنوات عجاف من الصراعات التي كاد أن ينفطر فيها عقد الأمة العربية، بعجز القوة العسكرية وسياسات المواجهة والصدام في حسم أي من الصراعات الدائرة رحاها في منطقتنا. بل على النقيض، دفعت هذه الصراعات المسلحة وحروب الوكالة بين الفرقاء الإقليميين إلى تعميق المشكلات الإقتصادية والمجتمعية، وتكريس المعادلات الصفرية، بل وتعاطم التأثير الإقليمي لإيران، والانكشاف الاستراتيجي لبعض الدول للقوى الطامعة،



لاسيما من خلال التجارة البينية التي تعتبر متنقّس لـ طهران من العقوبات الاقتصادية الغربية، بالإضافة إلى الإتفاقية الشاملة للتعاون الاستراتيجي الذي دخلت حيز التنفيذ في سنة 2022، وتمتد لـ 25 عام وتشمل استثمارات صينية تقدر بـ 25 مليار دولار في الإقتصاد الإيراني. كما تحظى الصين بتاريخ خالي من الحروب والدمار في المنطقة، أو النزعة في التدخل في شؤون الدول وفرض إملاءات وأجندات سياسية، مما عزز ثقة الأطراف بها كدولة وسيط في المباحثات. هذا لايعني بأن الصين قامت بالوساطة إيماناً واحتساباً، فالدول تحركها مصالحها الوطنية وقيمها الجوهرية، والحق يقال بأن المصالحة السعودية – الإيرانية تصب في المصالح الصينية لأنها بذلك على أقل تقدير تنهي معضلة أنه كلما عززت الصين علاقاتها بأحد الأطراف، استاء الطرف الآخر. والجدير بالذكر، يمثل الازدهار الاقتصادي حجر أساس السياسة الخارجية الصينية في المنطقة، والعالم أجمع، لاسيما مبادرة «الحزام والطريق» الهادفة إلى تعظيم التبادل التجاري والاستثمارات والمشاريع التنموية على نطاق واسع يمتد عبر القارات، والذي يجعل الصين أكثر قبولاً في المنطقة التي هي في أمس الحاجة لإعادة الإعمار بعدد من دولها بعد حروب طاحنة. هذا خلاف استراتيجية الولايات المتحدة التي مازال تفاعلها في المنطقة بالدرجة الأولى قاصراً على مفهوم الأمن، والهيمنة، وتوظيف الهاجس الأمني لبيع الأسلحة، واستنزاف الأطراف في الأزمات، وبناء تحالفات تصادية ضد هذه الدولة أو تلك... إلخ.

إن العامل الحاسم في معادلة الوساطة هو قناة الطرفين بضرورة إنهاء القطيعة، فكل طرف بوسعه أن يقدم انفراجة لاغنى عنها للطرف الآخر، فالبنسبة للرياض، لايمكن حل الملف اليمني، وتحصين خاضعتها الجنوبية، وتشجيع الحوار والمصالحة الوطنية بين الفرقاء السياسيين في اليمن بدون التفاوض مع طهران، وهي الداعم الرئيس للحوثيين بالمال والسلاح

مبادئ ميثاق الأمم المتحدة لاسيما في موقعها كعضو غير دائم بالدورة الحالية في مجلس الأمن الدولي. رابعاً، تسببت جائحة كورونا بأضرار جسيمة في اقتصاديات الدول، التي عانى الكثير منها انخفاض الناتج المحلي، وارتفاع الديون، وتفاقم معدلات البطالة والفقر والتضخم والتي كادت أن تعصف بالمجتمعات عصفاً، فكان لامناص من تبني سياسات التعافي والانتعاش الاقتصادي من خلال الابتعاد عن معترك الحرب، وإيقاف استنزاف الذات، ونبد الخصام، والانفتاح على الآخرين، وتعزيز التبادل التجاري مع دول الجوار، وجذب الاستثمارات، والتي بدورها سرّعت من عجلة المصالحة الإقليمية.

نزعت العديد من العواصم إلى البرغماتية وتبنت سياسات «تصفير المشاكل» سعياً إلى تسوية النزاعات بالطرق السلمية، وخلق بيئة داعمة للتعاون والحوار المستمر

الوساطة الصينية حالة استثنائية:

تتميز الصين بعدة خصال جعلتها الأنسب والأوفر حظاً في نجاح الوساطة، والبناء على الجهود الدبلوماسية المبذولة سلفاً في مسقط وبغداد، حيث تتمتع الصين بعلاقات حسنة مع الطرفين السعودي والإيراني، وهي الشريك التجاري الأكبر لكليهما، وتعتبر المملكة العربية السعودية المصدر الأكبر للطاقة للصين، كما تمتلك الصين أدوات ضغط على الجمهورية الإيرانية الإسلامية،



صورها، ولذلك ربما وجب التفكير جدياً لإنشاء منظمة إقليمية تشمل دول مجلس التعاون الخليجي وإيران والعراق، لبناء فضاء سياسي مفتوح تختص بالنقاش البناء والمستمر لتعزيز المصالح المشتركة وعلى رأسها أمن منطقة الخليج ودولها وترسيخ السلم والإزدهار الإقتصادي، وضمان تدفق الطاقة والتجارة العالمية، ولتعميق لغة الحوار والتواصل والتفاهم، التي على إثرها سيتم بناء الثقة المتبادلة وقدر من الشفافية والتنبؤ بسلوك الطرف الآخر. لابد من تزويد المنظمة بآليات التحكيم، وفض النزاعات ولجان مراقبة امثال دول الأعضاء للقرارات الجماعية، بالإضافة إلى تطوير إجراءات ثابتة ومستقرة وقنوات اتصال مفتوحة لحل القضايا البينية، والحيلولة دون نشوب صراعات، والاتفاق على كلمة سواء بيننا وبينهم بناءً على مبادئ الأمم المتحدة: احترام سيادة الدول واستقلالها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ورفض الهيمنة والعدوان المسلح، وضمان أمن منطقة الخليج واستقرارها، وحل الخلافات بالطرق السلمية، والامتناع عن الخطابات والاصطفافات الطائفية، وتعزيز التكامل التجاري والثقافي.

تجدر الإشارة أن هذه المنظمة لن تحل كل النزاعات ولن تضمن كل نوايا وسلوك الأطراف، وقد لا تسبب تغيير جذري في الخطاب الثوري والسياسات الإيرانية، أو تطمس ثقافة الثأر المتجذرة في العقلية الشيعية الإيرانية، ولكنها ستوفر مجالاً ومنتدى لحل القضايا الهامة، وتحجيم المعضلة الأمنية الخليجية، والخروج من حالة الضعف وردة الفعل إلى حالة التمكين، ومفاوضة إيران بنديّة لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي بثقله الاستراتيجي كجسد واحد، وتقليص الإعتماد على الدول الكبرى إلى الحد

والتدريب، فقد مكّن الدعم الإيراني للحوثيين حصول طهران على أوراق ضغط في الشأن اليمني، كعامل مخرب، فأصبحت طرف لابد منه في معادلة استعادة الأمن والاستقرار السياسي وإعادة بناء الدولة. وكذلك الحال في العديد من الملفات الساخنة في المنطقة سواء في سوريا، ولبنان أو العراق. بالإضافة إلى التصعيد المتبادل بين إسرائيل وإيران واحتمال نشوب حرب بالمنطقة، مما يدفع بالقبول بتسكين جبهة الخليج والتوافق مع دول الجوار فيه. أما بالنسبة لطهران، فإن شبح الانهيار الاقتصادي والعنف الأمني والسخط الاجتماعي أسفر عن تفجّر مظاهرات شعبية عارمة في خواتيم سنة 2022 مطالبة بالتغيير السياسي الحقيقي، والتي أضحت الأزمة الأشد وطأة على النظام الإيراني منذ عشرات السنين، فكان لابد من تخفيف الاحتقان الشعبي من خلال السعي لكسر عزلتها الإقليمية ومحاولة تنشيط اقتصادها، والميل إلى التهدئة وتحسين علاقاتها مع جيرانها، فأصبحت المصالحة مع السعودية بمثابة طوق النجاة.

النظام الأمني في الخليج العربي

وبينما تُعد التهدئة الإقليمية تطوراً هاماً، لابد من الإسراع إلى جني ثمارها، والانتقال من الحال التي تكون فيه القرارات مبنية على أهواء السياسيين إلى الإطار المؤسسي – القانوني لتعزيز هذه المصالحة وإطالة أمدها، وتشديد صرح وبنية أمنية في منطقة الخليج على أساس متين، يضبط إيقاع تفاعلاتها السياسية ويجعلها متناغمة ببوصلة واضحة، فالشاهد أن العلاقات بين ضفتي الخليج العربي تفتقر إلى العمل المؤسسي في أغلب

عالم متعدد الأقطاب، ولكن أضحت إرهابات صراعات الدول العظمى تلوح في الأفق، مع احتدام سباق التسلح والذكاء الصناعي والتجسس وحروب الوكالة، فقد أكد كبار المسؤولين في حلف الناتو، عزمهم على مواصلة الدعم العسكري لأوكرانيا بلا هوادة حتى هزيمة روسيا عسكرياً، وأصبح القادة في واشنطن يعتبرون الصين التحدي الأكبر وتمثل «المنافس النظير» وتسعى الولايات المتحدة إلى منع ما يقوِّض الهيمنة الأمريكية على العالم، وتدفع إلى الاستقطاب الدولي بين معسكر يمثل ما يسمى «الديمقراطية» و الآخر المدعو محور «الدول السلطوية». في المقابل، تصر كل من الصين وروسيا - مع العديد من دول العالم الجنوبي - بضرورة إعادة صياغة النظام الدولي الحالي الذي يكيل بمكيالين ويخدم بالدرجة الأولى المصالح الغربية عن غيرها، ليكون نظام أكثر عدالة وتعددية. والشاهد أنه دنا عصر الصدمات الإيديولوجية، وأقبل زمان العضلات المفتولة، الذي يحمل في طياته أفدح المخاطر، وستبقى منطقة الشرق الأوسط من أهم ساحات الصراع بين القوى العظمى، وستشتد لعبة شد الحبل على آخرها، في دفع الدول إما إلى هذا المعسكر أو ذاك. يتضح هنا أهمية المصالحة والحوار الإقليمي، وتنسيق السياسات الخارجية بما يكفل أمن واستقرار الخليج، والنأي بالمنطقة عن الصراعات الدولية، لاسيما مع استمرار حالة السيولة الاستراتيجية وتبدل المواقف والسياسات. ولهذا، يتوجب التوافق بين دول المنطقة على الامتناع عن الاصطفاف الصريح مع أي طرف في نزاعات الدول العظمى، والحفاظ على علاقات متوازنة مع الجميع، حتى لا تصبح منطقتنا مسرحاً لحروب الوكالة وميادين القتال وعريضة الدول العظمى، وتصفية حساباتهم، وتجربة أسلحتهم الفتاكة، والتدخل الفج في شؤون دول المنطقة. وتعتبر حقبة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد السوفيتي أوضح مثال على خطورة هذا الموقف، فالدول التي دارت في فلك هذا المعسكر أو ذاك، مثل كوريا الشمالية - كوريا الجنوبية، وفيتنام الشمالية - فيتنام الجنوبية، وغيرهم. فقد استُبيحت آنذاك أراضيهم، وتعرضوا للدمار وهلاك الملايين من شعوبهم، والقضاء على زهرة جيوشهم بعد أن أضحوا ساحات الوعي للدول العظمى التي جاست خلال ديارهم تفتيلاً وتكتيلاً.

المقبول في أمن الخليج، وإرساء تعايش لاينزل دون مستوى الصراع، والحفاظ على علاقات عمل ومصالح مشتركة يفرضها منطق الجغرافيا والتاريخ والأخوة الإنسانية، فالسياسية، كما يُقال، هو فن بناء المساحات المشتركة، والتدافع السياسي هو سنة الله في خلقه. والأهم هو إعطاء دولنا قدرة أكبر في السيطرة على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج حتى لا تكون العلاقات الخليجية - الإيرانية أسيرة أجندات القوى الدولية التي ترى - أحياناً كثيرة - من مصالحها تعميق التناقضات والعداء في المنطقة.

من المتعارف عليه في أدبيات العلوم السياسية وممارسة العمل الدبلوماسي أن المنظمات الإقليمية توفر قيمة مضافة لعلاقات الدول في بينها. فعلى سبيل المثال، بالرغم من الخلافات التركية - اليونانية على الكثير من القضايا كالنزاع على بعض الجزر في بحر إيجه، وجزيرة قبرص المنقسمة، والحدود الجوية والبحرية، والهجرة غير الشرعية، ناهيك عن الخصومة التاريخية والتراشق والاستفزازات فيما بين السياسيين بين الفينة والأخرى، والتصعيد الذي وصل إلى قرع طبول الحرب عدة مرات، إلا أن هذه الخلافات لم ترق إلى صراع مسلح بين البلدين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بعد انضمام البلدين كعضوين في حلف الشمال الأطلسي (حلف الناتو) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مما عزز من التواصل والتفاعل بين الطرفين، وتداخل وتشابك بعض الأهداف والرؤى، وتغليب لغة الحوار والمفاوضات، وتضييق مساحة الخلافات، وتوسيع القاسم المشترك من المصالح، والحفاظ دائماً على خط الرجعة، بالإضافة إلى توفر آليات حل الخلافات. كما لعبت الدول الأعضاء الأخرى في المنظمين دوراً حاسماً، لاسيما الولايات المتحدة، في دعوة الطرفين إلى التهدئة ونزع فتيل الأزمة وكبح جماح المغامرات العسكرية. لكن يجدر التذكير بأن المنظمات الإقليمية ليست بالترياق الشافي لكل أمراض العلاقات الدولية، من نزاعات وصراعات مسلحة، ولا تُغني عن الدور المحوري للإرادة السياسية لكافة الأطراف، فلم يمنع مجلس التعاون الخليجي باندلاع الأزمة الخليجية ولم تُجهز الجامعة العربية الغزو العراقي للكويت.

الآفاق المستقبلية:

يشهد العالم فترة شديدة الحساسية في ظل متغيرات موازين القوى الدولية، فقد ولى عالم القطب الواحد بلا رجعة، وبزغ

المراجع:

1. رشا الجندي 'دوافع الإئتفاق السعودي - الإيراني وفرص نجاح الصين' مركز دبي لبحوث السياسات العامة، 19 يناير 2023.
2. مايكل يونج وآخرون 'كيف يستقرئ خبراء كارنيجي تأثير الإئتفاق السعودي - الإيراني على مجالات تخصصهم' مركز مالكوم كارنيجي للشرق الأوسط، 16 مارس 2023.
3. 'الاتفاقية السعودية - الإيرانية وعودة العلاقات الدبلوماسية' تقرير، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 14 مارس 2023.
4. Paul Poast 'The Signs of the Multipolar World Are All Around Us' World Politics Review, May 26, 2023



الواقعية الجديدة والعلاقات الدولية

تعتبر الواقعية النظرية الأكثر تأثيراً وهيمنة في العلاقات الدولية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية ومؤخراً في الحرب الأوكرانية الروسية، طور كينيث والتز الواقعية الجديدة، وهو بديل أو إصلاح للواقعية الكلاسيكية في كتابه نظرية السياسة الدولية عام 1979، وتؤكد الواقعية الكلاسيكية على مبدأ «حقيقة القوة».



د. محمد عيسى النابوي

كلية الدفاع الوطني

التفكير أولاً في بقائها، ويتم فرض «التكافؤ الوظيفي» عبر الدول، ويفترض الواقعيون الجدد أن الفوضى من المرجح أن تنشأ لأن كل دولة معنية على ثبات ومواظبة استقلاليتها. بينما يحدث التعاون بين الدول بوضوح، إذ يعتقد الواقعيون الجدد أن الدافع وراء هذا التعاون هو تعظيم القوة النسبية للدول المعنية والحفاظ على استقلاليتها.

في ظل الواقعية الكلاسيكية، تعتبر الصراعات بين الدول أمراً لا مفر منه في «النظام الدولي الفوضوي» بسبب ندرة الموارد الاقتصادية، أو كنتيجة للشر والعنف الفطري في الطبيعة البشرية (الأنانية). وعلى النقيض من ذلك، تؤكد الواقعية الجديدة على المبدأ التنظيمي للسياسة العالمية - أي الفوضى - بدلاً من الطبيعة البشرية.

أبعاد الواقعية الجديدة

وتوفر نظرية الواقعية الجديدة في مجال العلاقات الدولية فهماً عميقاً لسلوك الدول وردود أفعالها وتفضيلاتها، فعلى الرغم من أن الواقعية الجديدة تدعمها الواقعية الكلاسيكية، إلا أنها تبتعد بشكل كبير عن سابقتها بثلاث طرق أساسية:

أولاً: تُعتبر الدول هي الجهات الفاعلة الرئيسية، وتعمل بطريقة عقلانية، أي أنها قادرة على تطوير استراتيجيات سليمة تزيد من احتمالات بقائها على قيد الاستمرارية والازدهار. وهذا لا يعني أنهم لا يخطئون التقدير من وقت لآخر، حيث تعمل الدول بمعلومات ناقصة في عالم معقد، ولذا فإنها ترتكب أحياناً أخطاء جسيمة، بينما يعترف الواقعيون الجدد بوجود جهات فاعلة أخرى مثل المنظمات الدولية، وعليه فإنهم يؤكدون على أن هذه الأنواع الأخرى من الجهات الفاعلة لها تأثير ضئيل على التطورات الفعلية في النظام الدولي، وهي مجرد ظاهرة عابرة.

ثانياً: من منظور الواقعية الجديدة، يتسم النظام الدولي بالفوضى، مع مركزية الدولة واحتلال مسبق للسلطة والأمن ينبعان من هذا الافتراض وبالتالي، تتمحور مصلحة الدولة حول تعظيم القوة لضمان بقاء الدولة. ويلاحظ الواقعيون الجدد أنه بسبب الفوضى التي تميز النظام الدولي، تضطر الدول إلى

من منظور الواقعية الجديدة، يتسم النظام الدولي بالفوضى، مع مركزية الدولة واحتلال مسبق للسلطة والأمن ينبعان من هذا الافتراض وبالتالي، تتمحور مصلحة الدولة حول تعظيم القوة لضمان بقاء الدولة

ثالثاً: في حين أن الهياكل المحلية أو المؤسسية، مثل ما إذا كانت الدولة ديمقراطية، لا تعتبر محورية من قبل الواقعيين الجدد، وعليه فإن توزيع القدرات الاقتصادية والعسكرية هو المتغير التفسيري الأكثر أهمية وبالتالي، عند تحليل العلاقات الدولية، يؤكد الواقعيون الجدد أن السياسة الدولية لا يمكن فهمها إلا إذا تم دمج تأثيرات الهيكل مع مستويات الوحدة للواقعية. وهكذا، ترفض الواقعية الجديدة الافتراض القائل بأن الغريزة الفطرية للسلطة تشكل سبباً مهماً للحرب، وبدلاً من ذلك تؤكد على كيفية تأثير الهياكل على الإجراءات والنتائج.



قدرات القوة وتوزيعاتها

لقد درس ريندال (2006) أربع أزمات أوروبية بين عامي 1814 و 1848. وخلص إلى أنه في كل أزمة، اختارت الدولة المهيمنة عدم خوض الحرب، على الرغم من أن الهيمنة قد تكون نتيجة محتملة. باختصار، قد تسعى الدول إلى التوسعات الانتهازية، لكن من غير المرجح أن تحاول تحقيق الهيمنة بأي ثمن. وبالإضافة إلى توزيع قدرات القوة، يسلط الواقعيون الدافعون الضوء على الأهمية المحتملة للقيم المشتركة من قبل

ويشير الكاتب واستاذ العلاقات الدولية والتز (1979)، بمزيد من التفصيل حول النظام الدولي مع ملاحظة أن له بنية محددة بدقة مع ثلاث خصائص مهمة: مبدأ ترتيب النظام، طبيعة الوحدات في النظام، وتوزيع قدرات الوحدات في النظام. ومع ذلك، كانت هناك أيضاً تطورات أكثر حداثة في نظرية الواقعية الجديدة بما في ذلك النوعين الفرعيين للواقعية الهجومية والدفاعية. فبالنسبة للواقعية الهجومية، يجادل ميرشايمر (2001) بأن



تتعاون فيها الدول بشكل كامل ولها مصالح متبادلة تمامًا. بعبارة أخرى، تتعاون الدول لأنها تشترك في نفس الأفكار والتوجهات تجاه العالم. كما يمكن أن تكون النهج التصاعدية مفيدة في شرح التعاون، بما في ذلك المعاملة بالمثل.

الدول، فضلاً عن أهمية العوامل على مستوى الوحدة. فقد حلل ليوفيتش (2004) البيانات لشرح السلوك الانحيازي في الشرق الأوسط، وخلص إلى أنه على الرغم من كون إنشاء علاقة صديقة ومفيدة مع إسرائيل قد يكون مربحاً من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية، إلا أن القيود الأيديولوجية لكل من

النظام الدولي يتميز بـ: الفوضى؛ فحقيقة أن الدول لديها قدرات عسكرية هجومية؛ وعدم اليقين بشأن تصرفات الدول الأخرى. نتيجة لذلك، يعتبر البقاء الهدف الأساسي للقوى العظمى، التي تعتبر فاعلاً عقلياً، أي بعبارة أخرى، هناك صراع مستمر بين الدول على الهيمنة، لأن تعظيم القوة يضمن أقصى قدر من الأمن. من وجهة نظره، وأن هذا السعي الدؤوب للقوة يخلق جواً تميل فيه القوى العظمى إلى البحث عن فرص لتغيير توزيع القوة العالمية لصالحها، إذا كان لديها «القدرة اللازمة». كما يؤكد أيضاً (ميرشايمر) على أنه في الظروف الملائمة، من المنطق الاستراتيجي للدول أن تكتسب أكبر قدر ممكن من القوة وبالتالي تسعى إلى الهيمنة. وعلى وجه التحديد، تعتبر الواقعية الهجومية القوة الساقطة أفضل طريقة لضمان بقاء الدول. بيد أن الأمر برمته يختلف تماماً على الدول الضعيفة إذ يجب قبول سلوك وإيديولوجيات الدول القوى العظمى، حيث أن نظرية الواقعية الجديدة لا تمثل مصالح البلدان الصغيرة لأنها تحافظ على هيمنة القوى العظمى في كل من القوة والأيديولوجية على هذه البلدان الصغيرة.



الحصول على كميات متزايدة من القوة. ويلاحظ والتز (1979) أنه من غير الحكمة أن تحاول الدول تعظيم حصتها من القوة العالمية، حيث سيعاقبها النظام الدولي إذا حاولت الحصول على قدر كبير من السلطة، وبالتالي، فإن السعي وراء الهيمنة مدمر بشكل خاص.

أخيراً، لقد تم تحليل سيناريوهات مختلفة من العالم الحقيقي عبر التاريخ واستخدامها لتطوير ودعم الواقعية الجديدة. ففي نهاية المطاف، تشهد الفترة الحالية عودة المنافسة بين القوى العظمى في صدارة المشهد السياسي العالمي وبسبب هذا، ستظل الواقعية الجديدة من النظريات المهيمنة في العلاقات الدولية. إذ إن أكثر الأمثلة التي يتم الاستشهاد بها على نطاق واسع هي بالطبع الحرب الباردة، ومع ذلك، فإن الحرب الأوكرانية الروسية التي تشهدها الساحة الدولية تعتبر محل تركيز للواقعيين الجدد بشكل متزايد.

الدول المجاورة والشعوب التي تعيش في الدول أدت إلى تصرف القادة بطريقة عدائية. ويعتقد ويندت (1992) أن السلوك في ظل الفوضى يجب أن يُنظر إليه على أنه سلسلة متصلة يمكن أن تتعاون فيها الدول بشكل كامل ولها مصالح متبادلة تمامًا. بعبارة أخرى، تتعاون الدول لأنها تشترك في نفس الأفكار والتوجهات تجاه العالم. كما يمكن أن تكون التهج التصاعدي مفيدة في شرح التعاون، بما في ذلك المعاملة بالمثل. فعلى سبيل المثال، درس ليبوفيتش (2004) التفاعلات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة، واستخدم البيانات التجريبية لاستنتاج أن الإجراءات التعاونية من قبل أي من الدولتين كانت في الغالب متبادلة من خلال الإجراءات التعاونية - وكان الشيء نفسه ينطبق على التفاعلات الخلافية. ومع ذلك، يتحدث جيرفيس (1978) عن «سيناريو متصاعد»، وهي حالة تجد فيها الدول المتعاونة في حالة تنافس وسط سباق تسلح مع بعضها البعض، حيث يرى أن غالبية الدول تفضل موقفاً دفاعياً. عندما تصنع الدول الأسلحة - حتى للأغراض الدفاعية مقابل الأغراض الهجومية - تزداد احتمالية الحرب بسبب سوء التقدير أو خطأ في التقدير. هناك أيضاً مشكلة أخرى تتعلق بالمعاملة بالمثل وهي أنها تفترض أن تفاعلات الدولة تشمل فقط «لاعبين»؛ ومع ذلك، غالباً ما يكون هناك طرف ثالث معني، أي علاقة ثلاثية بدلاً من علاقة ثنائية.

وبينما الواقعيون الدفاعيون، يؤكدون أيضاً أن الدول تسعى للحصول على القوة لتحقيق أقصى قدر من الأمن، يؤكد والتز (1979) أن الدول ستركز على الحفاظ على توازن القوى بدلاً من

المراجع:

1. Jervis, R. (1978). Cooperation under the Security Dilemma. *World Pol.*, 30(02), pp. 167-214.
2. Keohane, Robert O. (2020). *International Institutions and State Power: Essays in International Relations Theory*. Oxford, UK: Routledge.
3. Kouskouvelis, Ilias, and Konstantinos Mikelis. 2018. Institutions and International Political Economy: Realist Readings of International Regimes. In *Institutionalist Perspectives on Development: A Multidisciplinary Approach*, edited by Spyros Vliamos, and Michel S. Zouboulakis, 191–209. Cham, CH: Palgrave Macmillan.
4. Lebovic, J. (2004). Uniting for Peace?: Democracies and United Nations Peace Operations after the Cold War. *Journal of Conflict Resolution*, 48(6), pp. 936-960.
5. (Mearsheimer, J. (1994). The False Promise of International Institutions. *International Security*, 19(3).
6. Mearsheimer, J. (2001). *The Tragedy of Great Power Politics*. New York: Norton.
7. Mearsheimer, J. (2006). «Structural Realism», in Tim Dunne, Milja Kurki, and Steve Smith, eds., *International Relations Theories: Discipline and Diversity*. Oxford: Oxford University Press, pp. 71-88.
8. Morgenthau, H. (1985). *Politics Among Nations*. 6th ed. New York: McGraw-Hill, Inc.
9. 540-Rendall, M. (2006). Defensive realism and the Concert of Europe. *Review of International Studies*, 32(3), pp. 523-540.
10. Waltz, K. (1979). *Theory of international politics*. Reading, Mass.: Addison-Wesley Pub. Co.
11. Waltz, K. (1988). The Origins of War in Neorealist Theory. *Journal of Interdisciplinary History*, 18(4), p.615.
12. Wendt, A. (1992). Anarchy is what states make of it: the social construction of power politics. *International Organization*, 46(02), p.391.



القوة الناعمة لدولة الإمارات في عصر سباق القوى العظمى

إن نقطة التحول المحوري نحو النظرة الاستراتيجية «منافسة القوى العظمى» تجعل صناع السياسة اليوم يعيدون النظر في توجيه بنى التخطيط والأولويات والقدرات الدفاعية، وتضع الكثير من المؤلفات حول سياسة «القوى العظمى» والمنافسة أولوية على استراتيجيات وتكتيكات القوة «الصلبة»، في حين أن القوة «الصلبة» تكون بشكل روتيني في طليعة المناقشات السياسية ومفاوضات الميزانية، لأن المزايا المكتسبة من خلال القوة «الناعمة» للتطبيق غالباً ما يتم التقليل من شأنها أو عدم فهمها أو تجاهلها.



د. ديان م. زوري

هيئة التوجيه - كلية الدفاع الوطني

القيم المشتركة والتعليم والإعلام والأدب والدين والدبلوماسية وعلى ذلك فإن القوة الناعمة هي إذاً القدرة على «جعل الآخر يريد النتائج التي تريدها» ، وهي تتمحور عموماً في ثلاثة مجالات: الثقافة ، والقيم السياسية ، والسياسات الخارجية. وقد أنشأ علماء السياسة وخبرائها العديد من المؤشرات لقياس كل من القوة الصلبة والناعمة فعادة ما يظهر أن الدولة التي لديها قوة صلبة أكبر عندما يكون لديها قوى تقليدية وغير تقليدية قوية، ونفوذ عالمي، وتحالفات، واقتصاد قوي؛ بينما القوة الناعمة أقل قسرية، فهي تعمل بشكل أكبر كآلية لبناء الثقة بين البلدان، وحجر الأساس لكيفية ربط الأساس الاجتماعي للناس بنتائج سياسية.

مبادرات دولة الإمارات في قوتها الناعمة

تكيفت دولة الإمارات العربية المتحدة مع النظام العالمي الجديد من خلال التركيز الهادف على استراتيجية القوة الناعمة. إذ تتضمن مبادراتها مجلساً حكومياً مخصصاً لصياغة استراتيجية وطنية لتعزيز سمعة الدولة عالمياً من خلال إبراز هويتها وتراثها وثقافتها وإسهاماتها في العالم، وتقوم استراتيجية دولة الإمارات على أربعة أهداف رئيسة هي:

فقد رسخ مؤسس دولة الإمارات العربية المتحدة، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - رحمه الله، المساعدات الخارجية كركيزة أساسية للسياسة الخارجية للدولة

مصطلح «القوى العظمى» وأنماطه

يتطلب فهم النظرة الجيوستراتيجية «لمنافسة القوى العظمى» مفهوماً عملياً لـ «القوة»، وعلى نطاق واسع، تعكس هذه القوة قدرة الدولة على الحصول على النتائج المترتبة. فخلال الحرب العالمية الثانية، ظهر مصطلح «القوى العظمى» في العامية العامة» لوصف دولة يمكن أن تعمل من جانب واحد وتمارس نفوذاً عالمياً غالباً ما ينسب العلماء مصطلح «الهيمنة» على هذه الدول، حيث أنها أكثر الجهات الفاعلة المهيمنة في النظام الدولي. وبالنسبة للسياسيين الواقعيين فإن تقييم النظام العالمي من حيث القوة يتمثل في أحادية القطبية لنظام الدول الأممية، والنظام العالمي ثنائي القطبية الذي يحتوي على قوتين عظميتين متعارضتين، بينما يُظهر العالم أحادي القطب قوة عظمى مهيمنة واحدة، وأما عالم متعدد الأقطاب يتكون من قوى إقليمية متعددة في النموذج الثاني.

يقترح كل نظام عالمي أنماطاً مميزة للسلوك بين الدول الأممية، فعلى سبيل المثال، شهد العالم «ثنائي القطب» نموذج الحرب الباردة تمثلت بمنافسة بين الاتحاد السوفيتي وحلفاء الناتو بعد الحرب العالمية الثانية. وفي نظام عالمي أحادي القطب، توسّع القوة المهيمنة العالمية نفوذها دون وجود منافسين رئيسيين، ويقدم العالم متعدد الأقطاب نظاماً ديناميكياً من الدول الأممية حيث تتنافس العديد من القوى العالمية على النفوذ والسلطة.

أقسام القوى وخصائصها

يمكن تقسيم القوى إلى «قوة صلبة» و «قوة ناعمة» وتميل القوة الصلبة إلى أن تكون قسرية بطبيعتها؛ وتشمل سمات القوة الصارمة والقوات التقليدية وغير التقليدية، والقوى البشرية العسكرية، والتي تهدد بالعقوبات، واتفاقيات الدفاع المتبادل، والتكتيكات الدبلوماسية القسرية وقد صاغ جوزيف ناي نظرية «القوة الناعمة» بأنها القوة التي تعمل باستخدام الانجذابية للحصول على نتائج سياسية، وتتضمن القوة الناعمة العديد من الخصائص غير الملموسة والتي يصعب قياسها مثل:





تسعى دولة الإمارات إلى تعزيز دبلوماسيتها الرقمية والاستفادة من التكنولوجيا لزيادة التفاعل مع الجماهير العالمية

لقد عززت دولة الإمارات سمعتها كذلك كموقع للمسابقات الرياضية الدولية، وهي راسخة كدولة حديثة ومتسامحة ترحب بالجميع من مختلف أنحاء العالم. ففي عام 2022، سجلت أبوظبي ودبي أكثر من 35 مليون زائر دولي، واستضافت الدولة العديد من الأحداث الرياضية العالمية، مثل بطولة رولكس للجولف، وألعاب معارض الاتحاد الوطني لكرة السلة، الفورمولا 1، وبطولة التنس العالمية تايم أوت دبي 2022. كما تمثل إحدى أبرز أشكال القوة الناعمة لدولة الإمارات في المساعدات الإنسانية والمساعدات التي تقدمها الحكومة إلى الدول الأخرى، فقد رسخ مؤسس دولة الإمارات العربية المتحدة، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - رحمه الله -، المساعدات الخارجية كركيزة أساسية للسياسة الخارجية للدولة، إذ تعطي دولة الإمارات الأولوية للمساعدات في مساهمات كالقضاء على الفقر ودعم صحة الأطفال وتعليمهم ومشاريع البنية التحتية. ففي

1. تطوير اتجاه موحد لمختلف القطاعات بما في ذلك الاقتصاد والعلوم الإنسانية، والسياحة، والإعلام، والعلوم.
 2. تعزيز مكانة دولة الإمارات كبوابة للمنطقة.
 3. ترسيخ دولة الإمارات كعاصمة إقليمية للثقافة والفنون والسياحة.
 4. ترسيخ سمعتها كدولة حديثة ومتسامحة ترحب بالجميع من مختلف أنحاء العالم.
- وتتضمن الاستراتيجية أيضاً (6) ركائز رئيسة تشكل معاً إطار عمل الدبلوماسية العامة لدولة الإمارات وهي: الإنسانية والعلم والأكاديمية، التمثيل الوطني، الشعب، الثقافة والإعلام، والاقتصاد (استراتيجية القوة الناعمة لدولة الإمارات 2023)، فوفقاً لمؤشر القوة الناعمة العالمي لعام 2023، فقد احتلت الإمارات المرتبة 15 عالمياً والأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع نقاط قوة ملحوظة في سهولة ممارسة الأعمال التجارية وقوة الاقتصاد.
- وخلال العام الماضي 2022، كانت دولة الإمارات في طليعة العديد من المبادرات التي عرضت استراتيجيتها في القوة الناعمة، فعلى وجه الخصوص، فقد تم اختيار دولة الإمارات لإستضافة مؤتمر الأمم المتحدة السنوي (28) لتغير المناخ للأطراف (COP 28)، ونظراً لأن النفط والغاز هما من الوظائف المهيمنة على اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن اهتمام الدولة باستراتيجية طويلة الأجل نحو التحول في مجال الطاقة هو بمثابة شهادة على كيفية أن دولة غنية بالموارد ومصدر الطاقة المتنوعة تعمل في ذات الوقت كرائد لمبادرات الطاقة النظيفة.

وبذلك مارست دولة الإمارات أساليب الوساطة الخالصة التي انتهت بإطلاق سراح لاعب كرة السلة الأمريكي برينني جرينير ورجل الأعمال الروسي فيكتور بوت. وتستثمر الإمارات بكثافة في استراتيجية القوة الناعمة، لا سيما في مجالات السياحة والثقافة والابتكار. فمستقبلًا تسعى دولة الإمارات إلى تعزيز دبلوماسيتها الرقمية والاستفادة من التكنولوجيا لزيادة التفاعل مع الجماهير العالمية، فمن المرجح أن تستمر الاستثمارات في جني ثمارها حيث تضع دولة الإمارات نفسها كرائدة في تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستقرة والإيجابية مع المنطقة لتكون بمثابة نموذجاً للتسامح والتنوع الاقتصادي والمحافظة على كرامة الإنسان وأمنه وأمانه.

أغسطس 2020، بدأت الإمارات تشغيل جسر جوي لنقل أكثر من 13 مليون دولار من المساعدات إلى باكستان بعد أن اجتاحت الفيضانات البلاد. وفي أكتوبر من نفس العام، أعلنت الإمارات أنها ستقدم 100 مليون دولار إضافية كمساعدات إنسانية للمدنيين في الأزمة الأوكرانية الروسية. وفي فبراير 2023، قامت دولة الإمارات بتقديم الإغاثة والمساعدات للمناطق التي دمرتها سلسلة الزلازل في تركيا وسوريا كجزء من برنامج «جسور الخير»، فدولة الإمارات تعتبر المساعدات الخارجية تطبيقاً عملياً لمبادئ التسامح والتعايش، حيث لا تعيقها الجغرافيا أو العرق أو الدين عن القيام بها.

الإمارات وساطة الخير ودعوة السلام

توصف الوساطة الدولية لطرف ثالث بأنها طريقة أخرى يمكن للدول من خلالها ممارسة القوة الناعمة. فغالبًا ما تنطوي وساطة الطرف الثالث على مفاوضات منظمة وعمليات سلام وحوار بين الدول المتنازعة. بينما يعتمد بعض وسطاء الطرف الثالث على النفوذ والإكراه للتفاوض على التسويات، ويمكن أيضاً ممارسة شكل من أشكال الوساطة يشار إليه باسم «الوساطة الخالصة» من قبل الأطراف المتنازعة وتتطلب الوساطة التفكير والبحث والإقناع والتحكم في المعلومات واقتراح البدائل في تسهيل التسويات التفاوضية بين الأطراف المتنازعة.

وتحدد مبادئ الخمسين لدولة الإمارات الدعوة إلى السلام والوثام والسعي مع الشركاء العالميين لتحقيق الاستقرار. ففي ديسمبر من عام 2022، لعبت الإمارات دوراً فاعلاً في العمل كمحكم بين قوتين عظميين عالميين (روسيا والولايات المتحدة)



المراجع:

1. Bjola, C. and Murray, S. 2016. Secret Diplomacy: Concepts, Contexts, and Cases New York: Routledge
2. Fisher, R. and Keashly, L. 1991. "The Potential Complementarity of Mediation and Consultation within a Contingency Model of Third Party Intervention." Journal of Peace Research, 28(1): 29–42. <https://doi.org/10.1177/0022343391028001005/Model of Third Party Intervention>.
3. Fox, W. 1944. The Super-Powers. New York: Harcourt-Brace
4. Nye, J. 2004. Soft Power: The Means to Success in World Politics. New York: Public Affairs
5. Time Out Dubai, 2022. "Middle East Sporting Events 2023," <https://www.timeoutdubai.com/sports-wellbeing/biggest-sporting-events-in-the-middle-east-2022>
6. UAE Soft Power Strategy, 2023. <https://u.ae/en/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-vision/strategies-plans-and-vision-until-2021/the-uae-soft-power-strategy>
7. Zorri, Diane, 2023. "Great Power Competition in the Gray Zone," in H. Coombs and C. Marsh (Ed.) Operating in the Margins: SOF in the Gray Zone. Canadian Special Operations Command Pres



دولة صغرى عظمى

عبدالله الزعابي

دارس في كلية الدفاع الوطني

يعرف أرنولد توبيني الدولة العظمى بأنها أمة أو دولة قادرة على ممارسة السلطة والنفوذ ليس فقط في المنطقة الخاصة بها، ولكن على الآخرين، بينما الدول الصغرى، تأخذ بعين إعتبارها توجهات الدول الكبرى قبل إتخاذ أي قرار.

إطار اتفاقات إبراهيم وهو الأمر الذي سيدعم جهود التفاوض وتحقيق السلام المباشر بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وفي نفس السياق وضعت دولة الإمارات بصمتها الدبلوماسية في القارة الأفريقية، وقد تجلّى موقفها في دعم السلام في ليبيا وتحقيق الاستقرار في البلاد من خلال التعاون مع الأمم المتحدة والدول المعنية، علاوة على مساعيها الرامية لتشجيع الحوار بين إثيوبيا ومصر والسودان وتقديم المساعدة الدبلوماسية لهيئة الظروف المواتية للتوصل إلى اتفاق مشترك حول مياه النيل وتحقيق حل عادل ومستدام للقضية، إلى جانب تدخل الإمارات في تهدئة التوتر بين الهند وباكستان حول إقليم كشمير المتنازع عليه، وفي شأن متصل وبعد سيطرة طالبان السريعة على السلطة في أفغانستان، سعت الإمارات للتوسط بين حكومة طالبان والمجتمع الدولي لضمان تحقيق الاستقرار في البلاد وتلبية متطلبات الشعب الأفغاني، كما أنها استضافت على أرضها (5000) من المواطنين الأفغان الذين تم إجلاؤهم من أفغانستان.

التنمية تحت مظلة الأمن

يقول روبرت ماكنمارا «إن الأمن هو التنمية، ومن دون التنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن»، وبمثل هذا المنطلق عززت دولة الإمارات مكانتها وسمعتها الاقتصادية على مدى خمسين عام، كمركز عالمي للابتكار والتعاون الاقتصادي، فعلى على صعيد الاستثمار، أنشأت الإمارات صناديق استثمارية وضاعفت الشراكات الاستراتيجية وعززت قاعدتها الاستثمارية، ما أسهم في زيادة حجم التجارة الخارجية وتبادل السلع والخدمات الذي دعمته البنية التحتية المتطورة لدولة، حيث استثمرت بشكل كبير في موانئ، مطارات، شبكات نقل واتصالات، كما يشهد قطاع التمويل والخدمات المصرفية تطوراً كبيراً في الإمارات، حيث

إن دولة الإمارات العربية المتحدة طبقت وبشكل تدريجي قاعدة تصفير الخلافات، المؤاممة لسياسة التسامح والسلام وحسن الجوار، فمنذ عام 2019 قامت دولة الإمارات بالعديد من الخطوات المستقلة، وصفها البعض بأنها شجاعة مقارنة بطبيعة حجم الدولة وإمكانياتها لتصبح لاعباً رئيسياً على الساحة الدولية والإقليمية، فهاهي تخرج من عاصفة الحزم بقرار منفرد بعد أن لبت النداء ودعمت الجار، كما فتحت باب العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، علاوة على تنويع سلتها العسكرية من خلال تكثيف التعاون العسكري وزيادة عدد الحلفاء الاستراتيجيين مثل الصين وفرنسا. وفي خضم الحرب الروسية الأوكرانية وعلى الرغم من موقف الإمارات الحيادي، إلا أنها تمكنت بدبلوماسيتها المعهودة بأن تلعب دور الوسيط في عملية إطلاق الأسرى بين طرفي النزاع، بل إتخذت الإمارات خطوات أكبر من ذلك عن طريق إعادة العلاقات مع تركيا التي كانت ملاذ لجماعة الإخوان يوماً ما، بالإضافة إلى إعادة التمثيل الدبلوماسي مع إيران على الرغم من استمرار إيران في احتلال الجزر الثلاث.

الدبلوماسية الإماراتية لحل النزاعات الدولية

إن نجاح الدبلوماسية الإماراتية المبنية على مبادئ الاحترام والتعاون، كان المحرك الرئيس لتتويج جهودها في حل النزاعات الدولية، ما يعكس التزام الإمارات بتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة للشعوب، إذ لعبت الإمارات دوراً حيويًا في تحقيق المصالحة بين دول مجلس التعاون الخليجي عقب الأزمة الدبلوماسية التي اندلعت في 2017 بين قطر ودول المقاطعة الأربع، كما أنها عملت على دعم جهود السلام في اليمن والتعاون مع المملكة العربية السعودية والأمم المتحدة لتحقيق حل سياسي للأزمة اليمنية وإحلال الاستقرار والتنمية في البلاد، إلى جانب إقامتها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل في



لقد أصبحت دولة الإمارات مقصداً بل قطباً محورياً للمؤتمرات والمعارض الدولية، حيث تجذب آلاف المشاركين من جميع أنحاء العالم وتعزز سمعتها كمركز اقتصادي عالمي، كما تحرص الإمارات على تعزيز التعاون في مجالات البحث والتطوير والابتكار والتكنولوجيا مع الدول المتقدمة، إلى جانب ذلك، استغلت موقعها الاستراتيجي وتراثها الثقافي والتاريخي، ما أسهم في تعزيز قطاع السياحة في البلاد وجعلها وجهة سياحية رئيسية على الخريطة العالمية، وفي نفس السياق قامت الإمارات بعدة مبادرات لدعم الدول الأخرى في مجال الطاقة النظيفة والمتجددة، منها مبادرة أبوظبي للطاقة المستدامة ADFEC بهدف توفير التمويل اللازم لمشاريع الطاقة المتجددة وتكنولوجيا البيئة في الدول النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى مشروع نور دبي المعني بتركيب أنظمة الطاقة الشمسية المنزلية للمناطق النائية والفقيرة، إذ تمكنت الإمارات وعلى الرغم من أنها دولة حديثة نسبياً من إحتضان الوكالة الدولية للطاقة المتجددة «إيرينا» والتي تضم 148 عضواً دولياً منذ عام 2009، كما أنها ترتقب في نهاية هذا العام إستضافة الحدث الأبرز في مجال التغير المناخي «COP28»، وهو محفل عالمي آخر يضاف إلى سجل الإمارات الناصع في مجال الأحداث العالمية بعد تحقيق النجاح التاريخي في تنظيم الحدث العالمي أكسبو 2020 في خضم جائحة كورونا.

الموازنة السياسية بين المطلوب والمرغوب

إن جميع المبادرات والأدوار السابقة التي لعبتها دولة الإمارات إضافة إلى نظرة سريعة على مبادئ الخمسين التي وضعتها دولة الإمارات للحقبة القادمة، نجد بأن الإمارات قد استطاعت تغيير قواعد اللعبة السياسية، من خلال الموازنة بين الاستقلالية التامة في توجهاتها بما يخدم مصالحها الوطنية وفي الوقت ذاته فهي ملتزمة بالمواقف الدولية والمحافظة على علاقاتها الاستراتيجية والدبلوماسية مع كافة اللاعبين الدوليين، فقد استحققت وعن جدارة بأن يكون لها مقعدها الخاص في المحفل السياسي والمشهد العالمي - بغض النظر عن حجمها أو قوتها العسكرية. ولأننا نعيش في عالم مليء بالتغيرات لعل يأتي اليوم يخرج فيه مصطلح سياسي جديد يصف دولة مثل دولة الإمارات بأنها دولة «صغرى عظمى».

تأسست مؤسسات مالية قوية ومنظمة بشكل جيد، وجذبت الشركات الدولية لإقامة مكاتبها الإقليمية في البلاد. وعلى صعيد مكافحة الإرهاب وتجفيف منابع التمويل الإرهابي، تعمل دولة الإمارات بشكل وثيق مع شركاء دوليين وإقليميين كما إنها عضو نشط في التحالف الدولي لمكافحة داعش وتشارك في جهود مكافحة الإرهاب على مستوى المنطقة والعالم، من خلال تبادل المعلومات والتنسيق في مكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير المنظمة والتهديدات المتصاعدة للأمن السيبراني، علاوة على جهودها في تعزيز إجراءات الرصد والتحقيق والملاحقة القانونية، إذ تعمل الإمارات بشكل وثيق مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومجموعة العمل المالي FATF والاتحاد الأوروبي لتعزيز الأمن الإقليمي، حيث توفر الإمارات الدعم والتمويل لإصلاحات الشرطة وتعزيز قدرات الدول الأخرى في مجال الأمن الإقليمي والدولي ومكافحة الجريمة، كما أنها تشجع تعزيز التواصل الثقافي والتعايش السلمي بين الشعوب والثقافات المختلفة وتشجع المبادرات الثقافية والدينية التي تروج للتفاهم المتبادل والاحترام بين البلدان والشعوب، حيث توجت جهود الامارات في مجال الامن بإنتخاب اللواء أحمد ناصر الريسى، المفتش العام في وزارة الداخلية الإماراتية رئيساً للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، خلال اجتماعها التاسع والثمانين في مدينة اسطنبول التركية.

ومن ناحية المساعدات الإنسانية للدول المتضررة من النزاعات والكوارث الطبيعية، تعمل الإمارات على توفير المساعدات الطارئة والإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار والتنمية للمناطق المتضررة، فعلى سبيل المثال ساهم صندوق أبوظبي للتنمية ضمن تعهد «مجموعة التنسيق العربية» بتخصيص 10 مليارات دولار أمريكي لمساعدة الدول النامية على التعافي من الركود الناجم عن تداعيات الجائحة وتأثيراتها السلبية على القطاعات الاقتصادية المتنوعة، إضافة إلى إطلاق مبادرة ريادية تم بموجبها السماح بتأجيل سداد الديون المستحقة على الدول النامية المستفيدة من قروض الصندوق خلال عام 2020، حيث تتماشى المبادرة مع موقف حكومة دولة الإمارات الداعم لقرار مجموعة العشرين G20 « والرامية إلى تعليق مدفوعات الديون المستحقة على البلدان النامية لمساعدتها على تلبية احتياجاتها التنموية.



تأثير الإدمان الرقمي والتكنولوجيا على الأفراد والمجتمع

لقد أدى التبني الواسع للرقمنة والتكنولوجيا في حياتنا اليومية إلى العديد من الفوائد، ولكنه أدى أيضاً إلى ظهور أشكال جديدة من الإدمان، لا سيما مع وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المنصات عبر الإنترنت، ومظاهر الإدمان هذه لها تأثير بعيد المدى على مختلف جوانب المجتمع والاقتصاد،



عمر يوسف البلوشي
دارس في كلية الدفاع الوطني

بقية أفراد الأسرة أو الأصدقاء في الواقع الحقيقي. إن من الأهمية بمكان فهم تأثير و أعراض إدمان التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي حيث يمكن أن يكون لها آثار سلبية كبيرة على الصحة العقلية للأفراد والعلاقات والرفاهية العامة ، من خلال إدراك أعراض الإدمان هذه واتخاذ خطوات لمعالجتها، يمكن للأفراد التحكم في استخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بهم والحفاظ على توازن صحي في حياتهم الرقمية.



يمكن أن يؤدي الإفراط في استخدام الأجهزة الرقمية والإنترنت إلى إهمال الأمن المادي والشخصي، وبالتالي يمكن أن يؤدي الإدمان عبر الإنترنت أيضاً إلى زيادة التعرض للجرائم الإلكترونية والتسلط أو التنمر عبر الإنترنت

مخاطر الإدمان وتأثيره على المجتمع والأمن

يمكن أن يؤدي الإفراط في استخدام الأجهزة الرقمية والإنترنت إلى إهمال الأمن المادي والشخصي، وبالتالي يمكن أن يؤدي الإدمان عبر الإنترنت أيضاً إلى زيادة التعرض للجرائم الإلكترونية والتسلط أو التنمر عبر الإنترنت، مما يعرض الأمن والسلامة الشخصية للخطر، علاوة على ذلك يمكن أن يؤدي الاستخدام المستمر لوسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المنصات

بما في ذلك الأمن الوطني على المدى البعيد، والتواصل الاجتماعي الواقعي، والأبوة والأمومة، والتعليم، والقوى العاملة، والمهارات البشرية، وفي هذه المقالة سوف نستكشف تأثير الإدمان الرقمي والتكنولوجي وكيف ينبغي التنبيه له ومعالجته.

الإدمان الرقمي أشكال وأعراض

هناك العديد من أشكال الإدمان الرقمي، وتظهر بعض الأعراض التي قد لا يتم التنبيه لها من قبل الأفراد لإعتقادهم بأنها أمر طبيعي نظراً لمشاركة شريحة كبيرة من المجتمع لهذه الأعراض معهم، ومنها ظاهرة «فومو» أو «FOMO» باللغة الإنجليزية والتي أخذت الأحرف الأولى من مصطلح «Fear of missing out» وتعني الخوف من فوات الشيء، و هي نوع من القلق يمكن أن يتطور نتيجة الاستخدام المفرط لوسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا، و تشير إلى الخوف المستمر من عدم معرفة الأحداث أو الأخبار أو آخر المواضيع المهمة التي تجري عبر الإنترنت أو وسائل التواصل الاجتماعي، يمكن أن يؤدي هذا الخوف إلى شعور الأفراد بالحاجة إلى فحص أجهزتهم باستمرار والبقاء على اتصال، حتى عندما ينبغي عليهم التركيز على أنشطة أو مهام أخرى، و يمكن أن يكون لهذا النوع من الإدمان آثار سلبية على الصحة العقلية للأفراد والعلاقات والرفاهية العامة.

وهناك أيضاً ظاهرة أخرى يعاني منها الكثير وهي «هوس تصفح الأخبار السيئة» أو كما تعرف باللغة الإنجليزية «Doom Scrolling» وهو مصطلح

يستخدم لوصف عادة الإدمان المتمثلة في التمرير المستمر للأخبار والأحداث السلبية ومقاطع الفيديو عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، ويمكن أن يشمل ذلك أخباراً عن السياسة والكوارث الطبيعية والأحداث الأخرى المصممة لاستثارة استجابة عاطفية قوية، ويمكن أن يؤدي هذا النوع من الإدمان إلى شعور الأفراد بالإرهاق والقلق والتوتر نتيجة التعرض المستمر للأخبار والأحداث السلبية.

وهناك أشكالاً أخرى من الإدمان على التكنولوجيا واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، فبالإضافة إلى FOMO و Doom Scrolling ، فإن إدمان التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن يكون لها آثار سلبية على الأفراد، على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي الاستخدام المفرط لوسائل التواصل الاجتماعي إلى شعور الأفراد بالحاجة إلى البحث باستمرار عن الإشعارات والتحديثات، مما قد يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية والتركيز، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي الاستخدام المفرط للألعاب الفيديو إلى إدمان الأفراد على اندفاع الأدرينالين والإثارة التي تأتي مع ممارسة هذه الألعاب، مما قد يؤدي إلى انخفاض المشاركة في الأنشطة والعلاقات في العالم الحقيقي أومع



إلا أن قضاء أوقاتاً طويلة أمام الشاشات يمكن أن يؤدي إلى آثار سلبية على الصحة البدنية والعقلية للأطفال، بما في ذلك أنماط النوم السيئة وانخفاض فترات الانتباه.

في بيئة العمل أدى الاستخدام الواسع للتكنولوجيا إلى زيادة الكفاءة والإنتاجية، ومع ذلك، يمكن أن يؤدي الاستخدام المستمر للأجهزة الرقمية أيضاً إلى انخفاض فترات الاهتمام أو التركيز وانخفاض الإنتاجية

فوائد ومخاطر التكنولوجيا الرقمية

إن دمج التكنولوجيا في الفصل الدراسي له فوائد ومخاطر، فمن ناحية يمكن أن توفر التكنولوجيا للطلاب إمكانية الوصول إلى ثروة من المعلومات والموارد التعليمية، ويمكنها أيضاً تسهيل التواصل والتعاون بين الطلاب والمعلمين، ومن ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي الاستخدام المفرط للتكنولوجيا إلى انخفاض فترات الاهتمام أو التركيز وتقليل مهارات التفكير النقدي، الأمر الذي يتطلب أن تعمل المؤسسات التعليمية في الإمارات

الرقمية إلى انخفاض التفاعل الاجتماعي وجهاً لوجه، مما يتسبب في تراجع المهارات والعلاقات الاجتماعية، كما أنه يؤدي إلى الشعور بالعزلة والوحدة.

وإذا تطرقنا إلى مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة على وجه الخصوص، فإنه بالإضافة إلى ذلك فإن هناك أعراض جانبية لهذا النوع من الإدمان يمكن أن تشمل على قلة الحركة والنشاط البدني الذي يحتاج له الأفراد يومياً، الأمر الذي قد يفضي إلى أعراض صحية حيوية كالسمنة ومرض السكري والذي سيكون له آثار كبيرة جداً على صحة المجتمع، فمجتمع الإمارات يعاني فعلياً من آثار المعدلات المرتفعة من مرضى السكري والتي تشكل عبئاً لعلاجها كما أنها تهدد بشكل مباشر الاستثمار الذي تصب حكومة الإمارات جل إهتمامها فيه وهو الاستثمار في العنصر البشري، فالأمر يمكن أن نقول بأن له تأثيراً يكاد يكون مباشراً على الأمن الوطني لدولة الإمارات من خلال التأثير على اقتصادها على المدى البعيد والتأثير على صحة وسلامة المجتمع، حيث بلغت نسبة المصابين به 11.809% من نسبة السكان ضمن الفئات العمرية من 20-79 سنة فقط في عام 2021 وتشير التقديرات أن شخصاً من بين كل خمسة أشخاص في الإمارات مصاباً بالسكري، ومن المتوقع أن تتضاعف هذه النسبة بحلول عام 2040.

و كما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى، يتزايد استخدام التكنولوجيا من قبل الأطفال في الإمارات بوتيرة سريعة ويؤدي هذا إلى ظهور تحديات جديدة للآباء والمعلمين فيما يتعلق بمراقبة وتنظيم استخدام التكنولوجيا من قبل الأطفال، في حين أن التكنولوجيا يمكن أن توفر فرصاً تعليمية وتعزز الإبداع،

والقدرة على التركيز كما أشارت لذلك عدة دراسات.

الإدمان الرقمي تهديدات وتبعات

إن تأثير الإدمان الرقمي والتكنولوجي، وتحديدًا إدمان وسائل التواصل الاجتماعي، على مختلف جوانب المجتمع بعيد المدى، فهو يشكل تهديدات مجتمعية قد تكون لها تبعات إقتصادية أو حتى قد تمتد للأمن الوطني بشكل غير مباشر، كما أنه يقوض القيم والترابط الاجتماعي للمجتمع، ويؤثر على الأوبة والأمانة وتعلم الأطفال والشباب، ويقلل من إنتاجية الموظفين، وبالتالي فإن له تأثير سلبي على الاقتصاد، بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي الاعتماد المفرط على التكنولوجيا إلى انخفاض المهارات البشرية الأساسية، الأمر الذي يحتم على الجهات المعنية في دولة الإمارات بوصفها دولة سريعة النمو وذات معدل عالٍ لتبني التكنولوجيا، فإنه يجب أن تتخذ تدابير استباقية لمواجهة هذه التحديات، ويمكن القيام بذلك من خلال زيادة الوعي حول مخاطر الإدمان على التكنولوجيا، وتعزيز محو الأمية الرقمية، وتنفيذ سياسات فعالة لتنظيم استخدام التكنولوجيا، من خلال معالجة هذه القضايا، إذ يمكن للإمارات أن تضمن استمرار مجتمعها في الازدهار في العصر الرقمي، مع الحفاظ على قيمه الأساسية وثقافته وتراثه.

على إيجاد توازن بين فوائد ومخاطر التكنولوجيا في الفصول الدراسية.

وفي بيئة العمل أدى الاستخدام الواسع للتكنولوجيا إلى زيادة الكفاءة والإنتاجية، ومع ذلك، يمكن أن يؤدي الاستخدام المستمر للأجهزة الرقمية أيضاً إلى انخفاض فترات الاهتمام أو التركيز وانخفاض الإنتاجية، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي استخدام التكنولوجيا إلى تقليل التفاعل وجهاً لوجه في مكان العمل، مما يؤدي إلى تراجع العمل الجماعي والتعاون، لذلك يجب على أصحاب العمل والموظفين إيجاد توازن بين مزايا ومخاطر التكنولوجيا في مكان العمل لضمان الحفاظ على بيئة عملية صحية ومستوى مرضي من الإنتاجية.

كما يمكن أن يكون للإدمان الرقمي والتكنولوجيا تأثيراً سلبياً كبيراً على الاقتصاد؛ إذ يمكن أن يؤدي الإفراط في استخدام التكنولوجيا إلى انخفاض الإنتاجية وانخفاض الكفاءة، مما قد يكون له تأثير كبير على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون لتكلفة علاج الإدمان الرقمي وتبعاته تأثيراً سلبياً كبيراً على الاقتصاد في المدى البعيد وهو ما يستدعي المزيد من الدراسة والبحث.

كما يمكن أن يؤدي الإفراط في استخدام التكنولوجيا إلى تراجع التفكير النقدي ومهارات الاتصال، في حين أن الاستخدام المستمر للأجهزة الرقمية قد يؤدي إلى انخفاض فترات الانتباه

المراجع:

- Allison Krug, MPH. 2022. Doomscrolling and Screen Time: Do You Need a Digital Detox? 12 01. Accessed 02 03, 2023. <https://healthnews.com/family-health/healthy-living/doomscrolling-and-screen-time-do-you-need-a-digital-detox>.
- Ante-Contreras, Denise. 2016. «Distracted Parenting: How Social Media Affects Parent-Child.» Distracted Parenting: How Social Media Affects Parent-Child. CSUSB ScholarWorks - California State University, San Bernardino, 06
- Blessinger, Patrick. 2015. «The impact of social and mobile media and networks on learning environments in higher education.» Applied Research in Higher Education - Volume 7 2-8
- Cassidy, Caitlin. 2022. Doomscrolling linked to poor physical and mental health, study finds. 09 5. Accessed 02 03, 2023. <https://www.theguardian.com/society/2022/sep/06/doomscrolling-linked-to-poor-physical-and-mental-health-study-finds>.
- Greenwood, Chelsea. 2019. 9 subtle ways technology is making humanity worse. 08 23. Accessed 02 03, 2023. <https://www.businessinsider.com/technology-negative-bad-effects-society-2019>.
- Harvey, Erik Peper and Richard. 2018. «Digital Addiction: Increased Loneliness, Anxiety, and Depression.» 6-NeuroRegulation 3
- Kuczabski1, Mateusz. 2021. «Digital Addictive Technologies and State Security .» European Research Studies Journal 164-153
- Raian Ali, Emily Arden-Close, John McAlaney. 2018. Digital addiction: how technology keeps us hooked. 06 12. Accessed 02 02, 2023. <https://theconversation.com/digital-addiction-how-technology-keeps-us-hooked-97499>
- Spence, Elizabeth MarshElvira Perez VallejosAlexa. 2022. «The digital workplace and its dark side: An integrative review.» Computers in Human Behavior 128 8
- UN.ORG. n.d. تأثير التكنولوجيات الرقمية. Accessed 02 02, 2023. <https://www.un.org/ar/un75/impact-digital-technologies>.



الإمارات العربية المتحدة تحت مجهر مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين

بسمة المنهالي

دارس في كلية الدفاع الوطني

مع بدء العد التنازلي لاستضافة الإمارات العربية المتحدة لمؤتمر الأطراف الثامن والعشرين (COP28)، والذي سيعقد في غضون عدة أشهر من الآن، تسعى دولة الإمارات جاهدة لجعل هذا الحدث نقطة تحول في تاريخ العالم.

في تمويل «تحالف ما وراء النفط والغاز» (Beyond Oil and Gas Alliance BOGA)، وهي منظمة دولية تهدف إلى الإلغاء التدريجي لإنتاج النفط والغاز، وقد كانت أجراً مبادرة شملها المؤتمر. خلافاً على ذلك، فقد صرحت الإمارات في عدة مؤتمرات أن التوقف عن استخدام الوقود الأحفوري غير مجدي في ظل عدم توافر البديل القادر على تلبية الطلب العالمي للطاقة، في الوقت الراهن على الأقل، وقد كرر ذلك معالي الدكتور سلطان الجابر وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في آخر نسخة من معرض ومؤتمر أبوظبي الدولي للبترول 2022، حيث قال: «العالم بحاجة إلى كل الحلول المتاحة لتأمين احتياجاته من الطاقة، ولانستطيع الاختيار بين النفط والغاز، أو الطاقة الشمسية، أو طاقة الرياح، أو الطاقة النووية، أو الهيدروجين، فنحن بحاجة إليها جميعها». ومن الواضح أن الإمارات سوف تستمر في سياستها المناخية التي تتبع استراتيجية ثنائية، بدافع حثيث لتمويل آلاف الميغاواط من الطاقة المستدامة، محلياً وخارجياً، وجهود مساوية في زيادة إنتاج النفط والغاز.

أما عن مؤتمر الأطراف السابع والعشرين، الذي عقد في مصر، بعد 30 عامًا من التأخير والحياد، شكلت الأطراف في المؤتمر

ولكننا نعلم من التجارب الماضية أن مؤتمر الأطراف قلما يثمر اتفاقيات شاملة، وحتى حينما يثمر، فإن تطبيق تلك الاتفاقيات أشبه ما يكون بالمستحيل. وقد وعدت الإمارات العالم أن النسخة المرتقبة لمؤتمر الأطراف سيكون مبهراً من ناحية تبني حلول عملية تحقق منافع اقتصادية واجتماعية مستدامة للعالم أجمع. و ترى القيادة الرشيدة أن العالم يحتاج إلى نهج شامل ومرن في العمل المناخي ليراعي احتياجات جميع الدول باختلاف مصالحها الوطنية. وكما كانت مصر ممثلة عن قارة أفريقيا في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين، فإن دولة الإمارات سوف تمثل دول الخليج في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين. وترى دول الخليج العربي أن توالي استضافتها لعدة محافل عالمية كأكسبو 2020 و كأس العالم 2022 والآن مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين دليلاً على مشاركتها الفعالة في المجتمع الدولي وبروز بصمتها في رسم ملامح المستقبل القادم.

تحديات وأزمات في تحقيق الالتزامات

ولعل من أبرز التحديات التي ستواجه القمة المناخية القادمة هي حدوثها في بيئة دولية معقدة في ظل استمرار الحرب الروسية الأوكرانية التي أجبرت عدد من الدول الكبرى في أن تتباطى أو تتراجع عن التزاماتها المناخية لتأمين مصادر الطاقة لمواطنيها. و تعد أزمة شح الطاقة التي لحقت هذه الدول نتيجة قرارها الجريء بالإضراب عن شراء الغاز الروسي أكبر دليل بأن التحول للطاقة النظيفة يجب أن يحصل بمساندة الطاقة التقليدية وأن الوقود الأحفوري سيستمر كمصدر للطاقة طالما كان هناك طلب لاستطيع الطاقة المستدامة توفيره.

وإذا استرجعنا بالذاكرة إلى مؤتمر الأطراف السادس والعشرين الذي عقد في غلاسكو، شاركت كل من الدنمارك وكوستاريكا





وهذا ما يجب أن يروجوا له في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف. فالاستفادة من تمويل مشاريع الطاقة المتجددة إلى جانب استمرار تصدير النفط ستكون الاستراتيجية الجديدة لمنتجي النفط. من الجانب الآخر، على الدول ذات الطموحات الاقتصادية الضخمة مثل الصين والهند أن تقف إلى جانب منتجي الوقود الأحفوري في هذا الهجوم العدواني، حيث ستتأثر اقتصاداتها بشدة في حالة نجاح الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في وضع لوائح تخص إنتاج النفط والغاز. فمن المتوقع أن يعلن معرض ومؤتمر أبوظبي الدولي للبترول (أديبيك 2023)، المقرر عقده قبل الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف بشهر، عن قائمة من القرارات الجريئة التي تدعم سوق الطاقة المستدامة. ومن المتوقع أن تشمل هذه القرارات دعم وتمويل إجراءات تغير المناخ.

إن تخصيص أموال النفط عن طريق تحويل الدخل من الوقود الأحفوري نحو أنشطة مكافحة لتغير المناخ، إلى جانب الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، سيساعد الإمارات العربية المتحدة ومنتجي النفط الآخرين على الحفاظ على سيطرتهم على سوق الطاقة العالمي.

و أخيراً، وبصرف النظر عن حجم التحديات، ليست دولة الإمارات في ظرف متميز فحسب، بل إنها تحوز كذلك مهارات ضخمة وإمكانات جبارة للعب دور أساسي كمحرك في التغير المناخي. وبالنظر إلى الخطط والنشاطات الموجودة على أرض الواقع، نرى أن دولة الإمارات بدأت في وضع معالم الإجراءات التصحيحية التي ستخضعها لملء الفراغات التي توجد حالياً في المساهمات المحددة وطنياً. وبالإضافة إلى هذا، فقد سعت دولة الإمارات نحو إشراك المجتمع في الرحلة الانتقالية، والتي ستحتاج إلى فرض التزامات جديدة، وإجراء برامج توعوية، والمزيد من التخفيضات في دعم الغاز.

و بينما أعين العالم تتجه نحو دولة الإمارات العربية المتحدة لتراقب بكتب إدارتها المتميزة لمؤتمر الأطراف، تسير الإمارات بكل ثقة حاملة راية بيضاء شعارها مجتمع مستدام للجميع.

السابع والعشرين صندوقاً لتمويل الخسارة والضرر. وكانت تلك أول خطوة نحو التعويض وتولي مسؤولية الانتهاكات التي لحقت بحقوق الإنسان جراء تغير المناخ في المقام الأول. وقد صرحت القمة بوضوح: «لا يمكننا الوصول إلى عدالة في المناخ دون حقوق الإنسان».

إن استضافة دولة الإمارات لمؤتمر الأطراف الثامن والعشرين تزامناً مع توسعها في مشاريع النفط والغاز ستزيد الضغط على الإمارات للدفاع عن موقفها ضد المحذرين من تغير المناخ ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) وضمن باقي الأطر كذلك. وستنجز الإمارات - بإذن الله - كما نجحت سابقاً في دحض الاتهامات الموجهة لها من قبل بعض الجماعات المعادية لازدهار المنطقة. حيث صوّت البرلمان الأوروبي في وقت سابق على منع دولة الإمارات من استضافة معرض إكسبو 2020، ودعا جميع الشركات الأجنبية الداعمة للحدث العالمي إلى الانسحاب، مشيراً إلى عدد من المخاوف بشأن سجل الإمارات فيما يخص حقوق الإنسان ومع ذلك، يبدو أن البرلمان الأوروبي فشل في مهمته واعتبر EXPO 2020 حدثاً ناجحاً. وعلى دولة الإمارات، كما هي فاعلة أصلاً، أن تواصل جهودها لإظهار القوة الناعمة ضد مثل هذه الاتهامات.

فرص مستقبلية في استثمار الطاقة النظيفة

ستحظى دول مجلس التعاون الخليجي ومنتجو النفط والغاز الآخرون بفرصة في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين لإقناع العالم الدولي بأنه لا يمكن إحراز تقدم في إجراءات تغير المناخ دون أن يتضمن الأمر صناعة الوقود الأحفوري. سيحتاج منتجو النفط إلى بث التكنولوجيا لإزالة الكربون من المرافق الحالية عبر إنتقاط الكربون وتخزينه. فقد قدمت دولة الإمارات بالفعل آلية عدم حرق الغاز لجميع مشاريعها الجديدة. كما أن التحكم في الانبعاثات هو قيد التنفيذ في جميع حقول شركة أبوظبي الوطنية للبترول (أدنوك).

إن الهدف الجديد لمنتجي النفط هو إنتاج برميل نفط أنظف،